

الفصل الأول

مفهوم إدارة المخاطر

مقدمة:

ترافق المخاطر حياة الإنسان من المهد إلى اللحد، فهي الصديق الودود الذي لا يفتر عن صاحبه لحظة واحدة، ومن هنا أخذ الإنسان يسعى جاهداً إلى التنبؤ بالمخاطر المحيطة به على مختلف مستوياتها وإعداد العدة اللازمة لمواجهتها.

وبالنظر إلى الصعيد المالي والمصرفي نجد بأن مفهوم المخاطر بدأ يبرز ويتعاضد دوره يوماً بعد يوم، خاصة بعد ظهور العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، وظهور أدوات وأساليب تمويل جديدة، فهو واقع مفروض على المنشآت التجارية والمالية بحيث تقف عاجزة عن النأي بعيداً عنه، وبالتالي فقد أخذ هذا المفهوم حيزاً كبيراً من اهتمام وأبحاث علماء المالية والمصرفية، فقال أحدهم بأن المخاطر موجودة في كل مكان، وقال البعض الآخر بدون مخاطر لا يمكن للشركة أن تنمو وتتطور وبدون مخاطر لا يوجد أرباح.

وبناءً عليه فقد أضحت المخاطر المالية والمصرفية حديث العصر فهي مسألة لا تقبل المساومة، لذلك شرعت المنشآت التجارية والمالية إلى إدراج إدارة جديدة لديها تُدعى بإدارة المخاطر، مهمتها تحديد المخاطر التي تهدد الأصول والقدرة الإيرادية وقياس هذه المخاطر والسيطرة عليها.

أولاً: تعريف المخاطر

بسبب الأهمية الكبيرة لهذا المفهوم فقد تعددت التعاريف التي تناولته:

يعرف الخطر من المنظور القانوني: على أنه احتمالية وقوع حادث ما مستقبلاً أو حلول أجل غير محدد في العقد خارج عن إرادة المتعاقدين ما قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرراً منه.

يعرف الخطر من وجهة نظر التأمين: بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف عن إرادة أي من الطرفين صاحباً العقد.

يعرف الخطر من المنظور المالي: بأنه إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع.

وتُعرف المخاطر المالية على أنها:

- ✍ وقوع حدث غير مرغوب به مستقبلاً.
- ✍ تذبذب العائد الفعلي عما هو متوقع.
- ✍ التقلب في القيمة السوقية للمؤسسة.



ثانياً: مسببات المخاطر المالية

يمكن إيجاز أهم العوامل التي أدت إلى زيادة المخاطر المالية بالتالي:

- 1- تقلبات أسعار الفائدة والصرف.
- 2- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.
- 3- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية.
- 4- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- 5- عولمة الاسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
- 6- ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين.
- 7- الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها، خاصة في حالة استخدامها من قبل المضاربين الساعين لتحقيق أرباح سريعة دون التحوط.
- 8- المنافسة الشديدة وما ينتج عنها من انخفاض الأرباح.
- 9- القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.



ثالثاً: أنواع المخاطر

هناك طرق عديدة لتصنيف المخاطر وتقسيمها، وغالباً ما يعتمد التصنيف على الزاوية التي يتم من خلالها النظر للخطر، حيث يمكن النظر للمخاطر من المنطلق العام وبالتالي تقسيمها إلى مخاطر منتظمة (Systemic Risk) ومخاطر غير منتظمة (Unsystematic Risk). أو تقسيم المخاطر إلى فئات محدده مثل مخاطر مالية ومخاطر غير مالية Financial and Non-Financial Risks.

المخاطر المالية والمخاطر غير المالية - Financial and Non-

Financial Risks

➤ **المخاطر المالية Financial Risk:** هي المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المنشأة، وتعتبر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقق الهدف المالي، وكثيراً ما تكون المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن أسعار الفائدة والعكس بالعكس.

تتكون المخاطر المالية بشكل أساسي من:

- * مخاطر الائتمان
- * مخاطر السيولة
- * مخاطر السوق

☞ **مخاطر الائتمان Credit Risk**: تُعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة الناتجة عن تأخر أو عدم اكتمال تنفيذ التزامات المدين المالية وفقاً لشروط عقد الائتمان.

ومن الملاحظ أن هذه الشروط لا تتمثل فقط بالالتزام المالي والمتمثلة بسداد مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، لكن تمتد لتشمل أيضاً الالتزام بتوجيه مبلغ الائتمان وفقاً لما حدده عقد منح الائتمان، وكمثال على ذلك قد يمنح المصرف مبلغ الائتمان للعميل من أجل ممارسة نشاط تجاري محدد في عقد منح الائتمان في حين أن العميل لا يلتزم بهذه الأنشطة المحددة في العقد ويوجه المبلغ لممارسة أنشطة أخرى.

☞ **مخاطر السيولة Liquidity Risk**: تنشأ مخاطر السيولة من تمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل، ما يجعل المطلوبات عُرضة لمخاطر إعادة التمويل.

تعني مخاطر السيولة "عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها أو ارتفاع تكاليف الحصول على التمويل اللازم لنشاطها" ويتكون خطر السيولة من مصدرين رئيسيين:

- المصدر الأول: عدم قدرة المنشأة على تحقيق عملية التوافق بين أجال استحقاق الأصول والخصوم.
- المصدر الثاني: صعوبة الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة لتغطية الالتزامات.

☞ **مخاطر السوق Market Risk:** تعكس مخاطر السوق الحساسية للتغيرات السلبية أو غير المرغوبة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأصول، مسببةً بذلك خسائر في الأرباح أو في رأس المال، وبالتالي تُعبر مخاطر السوق عن حالة عدم اليقين بالقيمة السوقية المستقبلية للأصول والخصوم ناتجة عن حالتين اثنتين: ترتبط الحالة الأولى بوضع الاستثمار أي انخفاض قيمة استثمار معين وفقاً لتغيرات خاصة بقطاع استثماري دون غيره من القطاعات، في حين تتعلق الحالة الثانية بالوضع العام للسوق.

➤ **المخاطر غير المالية Non-Financial Risks:** تُعرف المخاطر غير المالية بأنها "الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة والأحداث الخارجية"، وقد تزايد الاهتمام بالمخاطر غير المالية في الآونة الأخيرة بسبب الخسائر المتزايدة الناتجة عنها. وتتكون المخاطر غير مالية من مخاطر التشغيل والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر السياسية.

☞ **مخاطر التشغيل Operational Risk:** تُعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل على أنها "الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية". حيث أكدت اللجنة على أهمية مخاطر التشغيل ودراساتها والبحث عن مسبباتها إلى جانب مخاطر السوق ومخاطر الائتمان نظراً للخسائر الكبيرة الناتجة عنها، وأشارت إحدى الدراسات التي قدمتها اللجنة أن نسبة

مخاطر التشغيل من رأس المال الاقتصادي تتراوح من 15% إلى 25% من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف.

☞ **المخاطر السياسية Political Risk**: تأخذ المخاطر السياسية أهمية كبيرة بالنسبة للمنشآت الدولية التي تنتشر فروعها في بلدان مختلفة، ولقد أخذت المخاطر السياسية أو ما يعرف بمخاطر الدولة بُعداً متزايداً في دراسة المخاطر خصوصاً بعد مجموعة من الأحداث التاريخية تمثلت بدايةً في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وأزمة النفط عام 1973 وما واكبته المتغيرات السياسية حتى يومنا هذا. وتعرف المخاطر السياسية بأنها "الخسائر الناتجة عن التغيرات في بيئة الأعمال والمستمدة من التغيرات السياسية مما يؤثر سلباً على أرباح وأهداف المنشأة".

☞ **المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk**: تعرف بأنها المخاطر الحالية أو المحتملة على الأرباح ورأس المال الناتجة عن القرارات السلبية أو التنفيذ غير المناسب للقرارات، أو عدم الاستجابة للتغيرات في بيئة العمل الداخلية أو الخارجية.



Systemic and غير المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة :Unsystematic Risk

➤ **المخاطر المنتظمة:** المخاطر المنتظمة (أو السوقية أو العادية) هي المخاطر التي تصيب سوق الأوراق المالية بمجملها، أي أنها شاملة بطبيعتها وبالتالي لا يقتصر تأثيرها في شركة معينة أو قطاع معين، لذلك لا يمكن التخلص منها بالتنوع، ولا بد من الإشارة إلى أن أسعار جميع الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل بنفس الاتجاه ولكن بدرجات متفاوتة.

وتعتبر العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية إلخ هي المؤدية إلى تلك المخاطرة.

➤ **المخاطر غير المنتظمة:** المخاطر غير المنتظمة (أو غير السوقية أو غير العادية) هي المخاطر الناجمة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وليس لها تأثير على سوق الأوراق المالية بمجمله، ويمكن التخلص منها بتنوع المحفظة الاستثمارية.

وتعتبر العوامل المرتبطة بشركة ما أو قطاع معين كحدوث اضطراب عمالي أو أخطاء إدارية أو ظهور اختراعات جديدة.... إلخ هي المسببة لهذه المخاطر.

رابعاً: إدارة المخاطر:

إن وجود الخطر في المنشآت هو شرٌّ لا بد منه ولا يمكن تجاهله، ولذا كان لزاماً على القائمين على إدارة المنشآت التجارية والمالية إدارة هذا الخطر بشكل مناسب بهدف السيطرة عليه، ولهذا تم انشاء إدارة متخصصة في هذه المنشآت تدعى بإدارة المخاطر.

ويرى Stewart أن ادارة الخطر لا تعني التخلص منه لأن التخلص من الخطر يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع. أما ادارة المخاطر فهي تعني استخدام الأدوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة والسيطرة على هذه المخاطر.

تُعرف إدارة المخاطر Risk Management: على أنها مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنظمة من أجل تدنية الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد. وتُعرف على أنها تحديد المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع وقياس هذه المخاطر والسيطرة عليها.



نشأة إدارة المخاطر الحديثة

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أُشير فيها لهذا المصطلح عام 1956، حيث طرح المؤلف هارفارد بيرنس ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي "أن شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولاً عن مخاطر المنظمة البحتة".

في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يدعى باسم "مدير التأمين" حيث كان التأمين بنداً متزايد الأهمية في ميزانية الشركات خاصة في ظل تنامي حركة الاستثمار، وبالتدريج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات، وفي عام 1929 عقد مشترو التأمين اجتماعاً غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين، وفي عام 1931 قامت رابطة الإدارة الأميركية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشترو التأمين.

عام 1932 تم تنظيم "مشترو التأمين" في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطر، وفي عام 1959 تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت لاحقاً إلى الجمعية الأميركية لإدارة التأمين.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازٍ لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييراً في مناهجها الدراسية وإضافة مقررات دراسية

جديدة، فتم إدخال علم بحوث العمليات والإدارة، الأمر الذي أحدث تحولاً من الاهتمام بالمقررات الدراسية الوصفية إلى نظرية القرار التي تُبنى على أسس سليمة، ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يُمكنُها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها أن تتفادى حدوث الخسارة وأن تقلل تأثيراتها إلى أدنى حد.

وعندما قررت رابطة مشترو التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين "RIMS" في عام 1975 انتشرت إدارة المخاطر، وكان ذلك بعدما عرفت أدوات إدارة المخاطر ابتكارات جديدة، إذ شهدت سنوات الستينات من القرن الماضي ثورة في مجال الابتكارات المالية، حيث تم إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين.

ومن الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأميركية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأميركي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج عام 1973 وأصبح المسمى المهني للمترشحين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" (ARM).

أساليب إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر بثلاثة أساليب رئيسية وهي:

✍ **تجنب المخاطرة Avoiding Risk:** يرفض الفرد أو المنشأة أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في أصل مالي والاستثمار في أصل آخر أقل خطورة، أو امتناع المصرف عن منح قرض مرتفع المخاطر لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا إضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل الاحتفاظ بنقدية كبيرة جداً عوضاً عن استثمارها وتحقيق الأرباح، وبالرغم من أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا أنه يُعد أسلوباً سلبياً في التعامل مع الأخطار.

✍ **تقليل المخاطرة Reducing Risk:** يتحقق تخفيض الخسائر قبل حصول الحادث أو بعده، فالتخفيض قبل وقوع الحادث يشمل الخطوات التي يعتقد مدير الخطر أنها كافية عند تحديده للخطر قبل وقوع أي خسائر. فمثلاً يمكن تقليل المخاطر الائتمانية من خلال قيام الشركة برصد سلوك القروض من أجل الكشف عن علامات التحذير لمشاكل

التوقف عن الدفع المبكر، كما يمكن تقليل مخاطر سعر الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لهذا الغرض.

نقل المخاطرة **Transferring Risk**: تحويل الخطر إلى طرف آخر ويتم من خلال صياغة العقد بطريقة تترك الخطر مع طرف آخر، والوسيلة الشائعة في تحويل الخطر هي التأمين، كما يمكن اقتسام المخاطرة من خلال قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها الآخر، إضافةً إلى التحوط Hedging من خلال نقل المخاطر مع التضحية بالربح.

عملية إدارة المخاطر

إن عملية إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور ومرتبطة باستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيق تلك الاستراتيجية، ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما يجب أن نندمج مع ثقافة المؤسسة.

وتتعدد طرق إدارة المخاطر ولعل من أفضلها ما يُعرف "بمقياس إدارة المخاطر" وهو نتاج عمل فريق يتضمن هيئات إدارة المخاطر الرئيسية في المملكة المتحدة، ومعهد إدارة المخاطر (IRM)، وجمعية التأمين ومديري المخاطر (ARIMIC)، والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARIN).



تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من الخطوات الأساسية والتي تلعب دوراً هاماً في مواجهة المخاطر وتتمثل بالتالي:

➤ تحديد المخاطر وتوصيفها

1- تحديد المخاطر: تهدف إلى تحديد تعرض الشركة لعدم التأكد، وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق التي تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية.

هذا ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة في المؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة، وتحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها.

2- وصف المخاطر: تهدف إلى وصف الأخطار التي تم تحديدها بأسلوب منهجي، ومن الشائع تصنيف الأخطار إلى أخطار استراتيجية وأخطار تكتيكية أو تشغيلية، ومن الضروري دمج إدارة المخاطر ضمن مرحلة دراسات الجدوى للمشروعات وخلال مراحل التنفيذ العملية للمشروع.

➤ قياس المخاطر

يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة، إذ يجب النظر إلى كل نوع من المخاطر من ثلاثة جوانب وهي: حجمه ومدته واحتمالية حدوثه.

ظهرت العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمنشأة، وتتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالمنشأة، إضافةً إلى طبيعة نشاط المنشأة، ويوجد مقياسان شائعان لقياس المخاطر وهما المقاييس الذاتية والمقاييس الكمية:

1- المقاييس الكمية: هناك العديد من المقاييس الرياضية التي يمكن

استخدامها في قياس المخاطر وهي:

- المقاييس الاحصائية.
- المقاييس التحليلية.
- السيناريوهات.
- القيمة المعرضة للخطر (VAR).
- الخسائر القصوى.

تعتمد طرق القياس هذه المعادلات الرياضية والحسابات الكمية في إيجاد مؤشرات ذات دلالة مرتبطة بالخطر، وعلى الرغم من كثرة انتشار هذه المقاييس وما لها من مزايا كبيرة، فإنها قد تخفق في إعطاء مؤشرات دقيقة خاصة في الحالات التي يكتنفها عدم اليقين وهذا ما دفع بالمؤسسات إلى استخدام الطرق الذاتية.

2- المقاييس الذاتية: في بعض الحالات من غير الممكن استخدام

المقاييس الرياضية لقياس حجم التعرض للمخاطر، ويحدث ذلك عندما تخفق الصيغ الرياضية في إعطاء الوصف المناسب لما يمكن أن يحدث تحت مختلف ظروف السوق.

فإذا لم تستطع المنشأة قياس الخطر بدقة فالأفضل ألا تحاول إقناع نفسها أن ذلك ممكن، وفي هذه الحالة سيكون من المجدي استخدام المداخل الذاتية التي تعتمد على الخبرة السابقة والحدس لوضع توقعات لما يمكن أن يحدث. فالمقاييس الذاتية ممكنة التطبيق في مجالات محددة كالمخاطر القانونية، ومخاطر ملائمة العملاء، ومخاطر التشغيل وهي مخاطر يصعب إخضاعها للنمذجة المالية.

➤ إعداد تقارير المخاطر

1- إعداد التقرير الداخلي: تحتاج مستويات مختلفة داخل المؤسسة إلى معلومات متنوعة عن عملية إدارة المخاطر، حيث يجب على مجلس الإدارة:

- المعرفة بأهم الأخطار التي تواجه المؤسسة.
- المعرفة بالتأثيرات المحتملة على حملة الأسهم عند تحقق انحرافات عن الأداء المتوقع.
- توفير مستويات مناسبة من الوعي داخل المؤسسة.
- معرفة كيفية قيام المؤسسة بإدارة المؤسسات.
- التأكد من تطبيق أنشطة إدارة المخاطر بفاعلية.

2- التقرير الخارجي: تحتاج الشركة إلى تقديم تقرير إلى أصحاب المصلحة بشكل منتظم موضحةً فيه سياسات إدارة المخاطر ومدى الفاعلية في تحقيق الأهداف.

➤ التعامل مع المخاطر (إدارة المخاطر)

بعد جميع الخطوات السابقة تأتي خطوة التعامل مع المخاطر، ويوجد مجموعة من الطرق للتعامل مع المخاطر وهي:

- تجنب المخاطر.
- تقليل المخاطر.
- نقل المخاطر.

مع ملاحظة أنه يجب استخدام الطريقة الأنسب حسب طبيعة الخطر الذي تواجه المنشأة، وحسب الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وكذلك حجم المخاطر التي تكون المنشأة مستعدة لتحملها.

➤ الرقابة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر

الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ عادةً ثلاثة أشكال رئيسية:

- * الرقابة الداخلية أو الضبط: أي الوسائل المعتمدة داخل المنشأة لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.
- * المراجعة الداخلية: أو الفحص الداخلي للعمليات المختلفة للتأكد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعية، وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.
- * المراجعة الخارجية: وتقوم بها جهة خارجية لتقييم أداة المنشأة ومدى توافقها مع الضوابط المعتمدة.

الفصل الثاني

المخاطر المالية

مقدمة:

لم تعد المخاطر قيداً على الأعمال بل أصبحت مصدراً هاماً من مصادر الميزة التنافسية، حيث باتت المخاطر جزءاً هاماً من بيئة الأعمال بصورة عامة، لدجة أن بعض المنشآت أخذت تبحث بنفسها عن المخاطر رغبةً في تحقيق عوائد مرتفعة. هذا وإن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر المؤسسات بالفشل، وينعكس هذا التهديد على سمعة المؤسسة واستقرارها المالي واستمرارية وجودها.

وتتعرض المنشآت المالية والتجارية إلى عدد من المخاطر المالية أثناء قيامها بأنشطتها اليومية، وبسبب الآثار الكبيرة لهذه المخاطر على سلامة واستقرار المنشآت، كان لزاماً على القائمين على إدارة هذه المنشآت القيام بتحديد وقياس وإدارة هذه المخاطر بما يتوافق واستراتيجية وإمكانات المنشأة المتاحة.

تتألف المخاطر المالية بشكل عام من:

- ✓ المخاطر الائتمانية.
- ✓ مخاطر سعر الصرف.
- ✓ مخاطر سعر الفائدة.

المبحث الأول: المخاطر الائتمانية

أولاً: التعريف بالمخاطر الائتمانية

بنظرة تاريخية نجد أن كبار العائلات وأصحاب الثروات كانوا هم وحدهم المنكشفون على المخاطر الائتمانية، نتيجة قيامهم بإقراض الأموال للجهات الطالبة لها، إلى أن ظهرت المصارف كمؤسسات وسيطة تعمل على تجميع المدخرات من أصحاب الفائض لتقوم بإعادة إقراضها إلى أصحاب العجز، وبذلك انتقلت تلك المخاطر للمصارف، خاصة في ظل الطلب المتزايد على الائتمان من قبل الشركات المساهمة كمصدر رئيسي للتمويل للاستفادة من الإعفاءات الضريبية على فوائد القروض من جهة، وكذلك الاستفادة من مزايا الرفع المالي من جهة أخرى.

ومع نمو الأسواق المالية وتوسعها ما لبث أن ظهر عارضوا أموال جدد نافسوا المصارف وبشدة على منح الائتمان، مبتكرين أدوات جديدة تأتي في طليعتها السندات المضمونة بأصول الشركات، إضافة إلى الأوراق التجارية، حيث قامت تلك الأدوات بانتزاع جزء لا بأس به من سوق الائتمان، إلا أن المصارف تبقى المهتم الأكبر بالعملية الائتمانية ومخاطرها نظراً لأنه يمثل المحور الرئيس لعملها.



وبسبب أهمية المخاطر الائتمانية فقد تعددت التعاريف التي تناولتها، حيث تُعرف المخاطر الائتمانية Credit Risk على أنها:

- ✍ الخطر الناتج عن التغير غير المتوقع في الجدارة الائتمانية للمقترض.
- ✍ احتمالية انخفاض قيمة أصول المصرف (القروض) أو انعدامها، بسبب عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.
- ✍ خطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة المدين على سداد التزاماته المالية للجهة مانحة القرض، ما يُعرض الجهة المانحة إلى خسارة المبلغ الائتماني المقدم من قبلها.
- ✍ خطر الخسارة غير المتوقعة بسبب تعثر المدين في دفع التزاماته عند موعد الاستحقاق، أو بسبب عوامل داخلية أدت إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للمدين.

وقد زاد الاهتمام بالمخاطر الائتمانية عما هو عليه في السابق نتيجة ظهور تغيرات جوهرية في أسواق الائتمان أهمها:

1. ظهور أدوات جديدة، وبشكل خاص المشتقات الائتمانية وهيكله القطاع المالي إضافةً إلى تنميط الأدوات القديمة.
2. نمو الدور الرئيسي لأسواق الائتمان في ظل وجود التقنية والاستراتيجية.
3. تزايد استخدام النماذج الرياضية والإحصائية لحساب المخاطر الائتمانية.
4. متطلبات لجنة بازل الجديدة فيما يخص المجال الائتماني.

5. توفر وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية على الصعيد العالمي من خلال قاعدة بيانات متوفرة على مدار 24 ساعة يومياً.
6. تغيرات جذرية في الأسواق المالية، سواءً من حيث الحجم أو السيولة أو الانتشار العالمي.
7. انبثاق صناديق التحوط كمستثمر رئيسي في الأسواق المالية.
8. التأثير المتزايد لشركات التصنيف الائتماني في مجال القرارات الائتمانية.

ثانياً: أهمية المخاطر الائتمانية

من الأمور الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة مخاطر الائتمان هي أن التعثر (توقف المدين عن سداد التزاماته المالية) يمكن أن يقود إلى الوقوع في مخاطر أخرى، فعند تعثر أحد المدينين بمبلغ كبير وبشكل مفاجئ يستنزف ميزانية الشركة الدائنة، مما يجبرها على الاقتراض من أسواق المال وبأسعار غير مشجعة، وبالتالي تتعرض هذه الشركة إلى الوقوع في مخاطر سوقية، أي أن الشركة الدائنة قد تعرضت إلى خطر سوقي (الاقتراض بسعر يفوق السعر العادل) نتيجة للخطر الائتماني السابق، ومن هنا تأتي أهمية دراسة المخاطر الائتمانية بسبب الأثر الفيروسي الذي يمكن أن تنتشره في الأسواق المالية.



تنقسم المخاطر الائتمانية إلى قسمين أساسيين:

✚ مخاطر ائتمانية مرتبطة بالمقرض الفرد Single Borrower Credit

.Risk

✚ مخاطر ائتمانية للمحفظة Portfolio Credit Risk

ويُعد هذا التقسيم على درجة من الأهمية من أجل الفهم والإدارة المناسبة للمخاطر الائتمانية، حيث تدعى المخاطر المرتبطة بالمقرض الفرد (المخاطر غير النظامية) بالمخاطر الائتمانية للشركة أو المدين، وتقوم بالتأثير على إجمالي ناتج المحفظة، ويتوجب على جميع المؤسسات المقرضة قياسها بشكل سليم لما لها من أثر جوهري على بقاء واستمرارية تلك المؤسسات.

أما مخاطر المحفظة (المخاطر النظامية) فتقوم بلعب الدور الرئيسي في تحديد رأس المال الاقتصادي المطلوب لمواجهة الخسارة الائتمانية غير المتوقعة، (وهو عبارة عن حجم رأس المال الذي يُطالب المستثمرون المصرف بالاحتفاظ به لامتناع الخسائر الطارئة تجنباً للإفلاس).

وبسبب أهمية كلا نوعي المخاطر الائتمانية يتوجب على المصارف وجميع مؤسسات الإقراض الأخرى قياسها وذلك للأسباب الآتية:

1) تشكيل رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر Risk-Sensitive Capital Allocation: يجب قياس المخاطر الائتمانية من أجل تخصيص

رأس المال الكافي لمواجهة الخسارة الناتجة عنها وذلك وفق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

(2) تقديم تقرير موضوعي عن المخاطر Risk-Based Reporting: يتوجب على مؤسسات الإقراض وبشكل منتظم تقديم تقرير للسوق المالي ولشركات التقييم الخارجية توضح فيه حجم الانكشافات الائتمانية التي تتعرض لها.

(3) تحديد سعر عادل للائتمان Risk-Based Pricing: تتعكس المخاطر الائتمانية للمقرض بشكل مباشر في تحديد هامش مخاطرة الائتمان، وهو عبارة عن الهامش الإضافي عن سعر العائد الخالي من الخطر الذي يطلبه المصرف لمواجهة الخسارة الائتمانية المتوقعة، وبالتالي يوجد تناسب طردي بين المخاطر الائتمانية وسعر الائتمان المطلوب.



ثالثاً: مصادر المخاطر الائتمانية

تُقسم مصادر المخاطر الائتمانية بشكل عام إلى:

- مخاطر ما قبل التسوية Presettlement Credit Risk.
- مخاطر التسوية Settlement Risk.
- المخاطر الوطنية Sovereign Risk.

1- مخاطر ما قبل التسوية: وتنتج عن تعثر الطرف المدين في العقد قبل

أن تتم التسوية النقدية لذلك العقد، حيث تظهر هذه المخاطر في الفترة الفاصلة من تاريخ منح الائتمان إلى لحظة السداد.

وتتضمن مخاطر ما قبل التسوية كلاً من: خطر التعثر المباشر، خطر انخفاض الجدارة الائتمانية، خطر التعثر غير المباشر.

✓ **خطر التعثر المباشر Direct Default Risk**: ينتج عن عدم استلام الشركة المقرضة المبلغ المتفق عليه في العقد بسبب تعثر الطرف الآخر في تسديد التزاماته المستحقة.

ومن الأهمية بمكان في مجال إدارة مخاطر الائتمان التمييز بين التعثر الفعلي True Defaults وتأخير السداد Failed، حيث ينتج عن الأخيرة تأخير موعد التسوية لأسباب تشغيلية مرتبطة بالطرف المدين ما يُعرض الطرف المقرض إلى خطر ضياع الفرصة البديلة، إلا أن التسوية ستتم في نهاية الأمر. أما التعثر الفعلي فيشير إلى فشل المدين وبشكل تام في تنفيذ ما عليه من التزامات في موعد الاستحقاق أو أي فترة زمنية فترة أخرى.

✓ خطر انخفاض الجدارة الائتمانية Direct Downgrade or

Migration Risk: وهو بالتعريف خطر تغير احتمالية تعثر المدين مستقبلاً ما ينعكس على القيمة الحالية لأصول المصرف (القروض) المتعاقد عليها مع ذلك الطرف.

حيث إن انخفاض التصنيف الائتماني للطرف المدين يؤدي إلى زيادة احتمالية تعثره مستقبلاً وبالتالي تعرض الطرف الدائن إلى خطر انخفاض الجدارة الائتمانية.

✓ خطر التعثر غير المباشر Indirect Credit Risk: وهو عبارة عن

خطر ناتج عن طرف خارجي غير مُدرج في العقد، ويُدعى بالمخاطر المرتبطة بالسوق Credit-Dependent Market، وتحدث عندما يكون للشركة أصول أو التزامات تدفقاتها النقدية مرتبطة بالسعر السوقي المتداول. فمثلاً وعلى فرض بأن شركة ما دخلت كطرف في عقد مبادلة SWAP لأسعار الفائدة ولمدة 10 سنوات مع أحد المصارف التجارية، حيث تقوم تلك الشركة باستلام سعر فائدة ثابت وبالمقابل تدفع سعر فائدة مُعوم (الليبور+2%) كل 6 أشهر، مع العلم بأن سعر يُعبر عن سعر الإقراض بين مصارف لندن ويتأثر بالكفاءة الائتمانية للمصارف المعنية في تحديده، فإذا صدف وأن تعثر أحد المصارف الكبيرة المشاركة في سوق LIBOR فإنه سينعكس وبشكل مباشر على سعر LIBOR وبالتالي تتعرض الشركة لخطر التعثر غير المباشر نتيجة ارتفاع سعر LIBOR في السوق.

2- مخاطر التسوية Settlement Risk: وهي الخطر الناتج عن

اختلاف موعد التسوية النقدية عن موعد الاتفاق المعهود.

وتحدث عندما يأخذ الاتفاق بين الطرفين أحد الصيغ التالية:

- عقد قابل للإلغاء Revocable: يمكن لأحد الأطراف إلغاء الاتفاق حينما يشاء دون موافقة الطرف الآخر.
- عقد غير قابل للإلغاء Irrevocable: وتم إرسال المبلغ المتفق عليه من قبل أحد أطراف العقد ولم يصل الأصل المقابل له بعد من قبل الطرف الآخر.

وبشكل عام تأخذ مخاطر التسوية أحد الشكلين التاليين:

• خطر ضياع الفرصة البديلة Replacement Cost Risk: يحدث

عندما يأخذ الاتفاق صيغة العقد القابل للإلغاء Revocable، فعلى فرض قيام أحد المصارف بشراء أوراق مالية من شركة ما بسعر محدد، على أن تتم التسوية بعد يومي عمل فعلي، إلا أنه وبسبب ارتفاع السعر السوقي لتلك الأوراق أمتعت الشركة عن تسليمها الأوراق إلى ذلك المصرف في الموعد المحدد، فيكون المصرف قد تعرض عندها إلى خطر ضياع الفرصة البديلة نتيجة إخلال الشركة بالتزاماتها.

• الخطر الأصيل Principal Risk: يحدث عندما يأخذ الاتفاق بين

الطرفين صيغة العقد غير القابل للإلغاء Irrevocable، فعلى فرض دخول أحد المصارف سوق العملات (FOREX) كبائع، وبعد أن قام بتسليم الأموال للطرف الآخر، صدف وأن تعثر ذلك الطرف قبل استلام

المصرف لأمواله، عندها يكون المصرف قد تعرض إلى الخطر الأصيل، وهذا ما تعرضت له بالفعل العديد من المصارف الأمريكية نتيجة دخولهم في صفقة تبادل عملات مع مصرف Herstatt الألماني حيث تعثر ذلك المصرف بعد استلامه الأموال من تلك المصارف الأمريكية ما عرضها إلى الوقوع في الخطر الأصيل.

ومن أجل الحد من مخاطر التسوية ظهر مؤخراً في الأسواق المالية العالمية مؤسسات عُرفت بوكالات التسوية Settlement Agents والتي تعمل على مبدأ الدفع مقابل التسليم Delivery-Versus-Payment (Dvp) وتُعرف على أنها مؤسسة تربط وتتوسط بين الأطراف المتعاقدة بحيث لا يتم تسليم الأصل المباع مالم يتم تسديد ثمنه.

وبذلك عملت تلك المؤسسات على إنهاء الخطر الأصيل بشكل تام، أما مخاطر تكلفة الفرصة البديلة فما زال يتعرض لها أطراف الائتمان حتى في ظل توسط وكالات التسوية (DVP) بين الأطراف المتعاقدة.

3- المخاطر الوطنية Sovereign Risk: وهي خطر الخسارة الناتجة

عن سوء أداء النظام المالي الوطني، وتحدث نتيجة الأسباب التالية:

🚩 الرقابة على القطع الأجنبي Exchange Controls: وذلك عن

طريق وضع معوقات على مبادلة العملة الوطنية بعملات أجنبية نتيجة قرارات متخذة من قبل القائمين على رسم السياسة الاقتصادية في البلد، وهذا ما قامت به بالفعل الحكومة الماليزية عام 1997 حين فرضت رقابة على القطع الأجنبي عن طريق منع المستثمرين الأجانب من تسهيل الأصول المالية الماليزية واسترجاع ثمنها المقوم بالدولار، ما أدى بدوره

إلى محافظة تلك الأصول على قيمتها، كما أن الحكومة بدورها حافظت على ما تملكه من قطع أجنبي نتيجة عدم خروجه للمستثمرين الأجانب، وكنتيجة لهذا الاجراء تعرض المستثمرين في ذلك السوق إلى الوقوع في المخاطر الوطنية بسبب ارغامهم على الاحتفاظ بتلك الأصول لحين موعد استحقاقها.

✚ **التضخم Inflation:** وهو الانخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية نتيجة ارتفاع الأسعار، ويرى علماء الاقتصاد بأن التضخم يعمل على تحويل الثروة من الدائنين إلى المدينين نتيجة انخفاض القوة الشرائية للمبلغ المقترض عند موعد استحقاقه، وبالتالي تكون المصارف أحد أكثر المؤسسات عُرضة للوقوع في هذا الخطر خاصة في الفترات الانتمائية الطويلة الأجل.

✚ **التعثر Default:** ويعبر عن عدم مقدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية المتمثلة بأصل المبلغ وفوائده إلى الدائنين عند موعد الاستحقاق.



رابعاً: طرق قبول الخطر الائتماني

يتم قبول الخطر الائتماني بأحد الأسلوبين:

1- تقبل الخطر الائتماني عن طريق تصنيف المدينين ضمن فئات

معينة Risk Tolerances Defined by Category: عملت العديد من المصارف على مواجهة الخطر الائتماني من خلال إسناده إلى أحد فئات الخطر، بحيث أن جميع المبالغ الائتمانية المقدمة من قبل تلك المصارف باتت مصنفة ضمن فئات معينة. وهذه الفئات غالباً ما يُسند تقسيمها إلى الجهات الرسمية النازمة للعمل المالي والمصرفي في البلد المعني Regulatory Categories أو إلى وكالات التصنيف الائتماني الخارجية Credit Ratings.

هذا ويوجد أسس أخرى يمكن أن تستخدم كقاعدة لتصنيف المدينين من أجل مواجهة الخطر الائتماني، حيث يمكن تقسيم المدينين بناءً على:

✗ العملات الوطنية.

✗ المناطق الجغرافية.

✗ مؤشرات الحرية الاقتصادية لبلدان المقترضين.

علماً بأن الجهات الرسمية القائمة على تنظيم العمل المالي والمصرفي في سورية ألزمت المصارف على تصنيف التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبلهم إلى تسهيلات عاملة (منتجة للعوائد) وتسهيلات غير عاملة (غير منتجة).

تضم التسهيلات العاملة (المنتجة للعوائد):

- ديون متدنية المخاطر.
- ديون عادية (مقبولة المخاطر).
- ديون تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً).

أما التسهيلات غير العاملة (غير المنتجة للعوائد) فتضم:

- ديون دون المستوى.
- ديون مشكوك فيها.
- ديون معدومة (هالكة).

كما أن تقسيم الائتمان من حيث المناطق الجغرافية أو من حيث القطاعات الاقتصادية بات شائع الاستخدام من قبل تلك المصارف.

2- تقبل الخطر الائتماني عن طريق الانكشاف إلى عملاء معينين

Risk Tolerances Defined by Specific Obligor: تقوم بعض

مؤسسات الإقراض بتحديد عملاء معينين لتقدم لهم التسهيلات الائتمانية سواءً بعد تصنيفهم ضمن فئات معينة أو دون تصنيف.

وغالباً ما تلجأ تلك المؤسسات إلى هذا الإجراء في ظل وجود مخاطر التسوية، حيث تقوم بتخفيض حجم انكشافاتها الائتمانية أو توزيعها تجاه العملاء العاديين فقط، أما الانكشافات الضخمة فتخصصها للعملاء الجيدين أصحاب السمعة الحسنة.

وكالات التقييم الائتمانية العالمية

أدت حاجة المستثمرين والمقرضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد، إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر. واستخدمت هذه المعلومات في بداية القرن العشرين لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة تصنيف الائتمان والجدارة الائتمانية.

يُعد John Moody أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية عندما صنف سندات شركه السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1909. وبعد ذلك انتشر تصنيف الحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع، وبحلول عام 1929 كانت وكالة Moodys لخدمه المستثمرين والتي اسسها John Moody تقوم بتصنيف 50 حكومة تصدر سندات إقراضاً دولياً، في حين بدأ تصنيف الأفراد ائتمانياً في الخمسينيات من القرن الماضي. وخلال فترة التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن ازداد نشاط التصنيف الائتماني وتعددت أنواعه وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني وإصدار درجات الجدارة الائتمانية، إلا أن حصة الأسد من سوق التقييم الائتماني هو للشركات الثلاث الكبرى الأمريكية المنشأ وهي: Moody's, Fitch Rating, Stander & Poor's

حيث تسيطر كل من Moody's و Stander & Poor's على تصنيف أكثر من 80% من إصدارات الدين حول العالم، سواءً للشركات أو الحكومات أو البلديات، فيما تعد Fitch Rating أقل سمعة نسبياً مقارنةً بالشركتين الأخيرتين، وبالعوم فإن الشركات الثلاث تسيطر على ما يراوح 90% - 95% من سوق إصدار الديون في العالم. وتعود سيطرة هذه الشركات الثلاث إلى قرار أصدرته هيئة الأوراق المالية الأميركية في عام 1975 باعتبار هذه الشركات كشركات معتمدة من قبلها، حيث أن كثيراً من المؤسسات المالية وشركات التأمين لا تستثمر إلا في سندات ذات تصنيف عالي، لذا فإن أسهل طريقه من قبل المُصدِرِين للسندات لإثبات جدارتهم الائتمانية هو أن يحصلوا على تصنيف ائتماني من شركه ما من هذه الشركات الثلاث.

مفهوم التقييم الائتماني

إن التقييم الائتماني هو رأي وكالة التقييم في تقويم الملاءة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمُصدر الورقة المالية. هذا وأصبحت أسواق رأس المال حساسة لدرجات التقييم الائتماني التي تصدرها وكالات التقييم الائتمانية، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية والحصول على التمويل المطلوب. كون أن تغيير تصنيف السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية. كما أن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المُصدَرة، غالباً ما تدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التقييم الائتماني

لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية.

وتستعمل وكالات التقييم الائتماني رموزاً لوصف الجدارة الائتمانية كما هو موضح في الجدول التالي:

الوصف	Moody's	Fitch Rating	Stander & Poor's
تعتبر هذه الإصدارات ذات الجودة الائتمانية الأعلى، وتعتبر عن قدره عالية في وفاء الالتزامات المالية.	Aaa	AAA	AAA
جودة ائتمانيه عالية جداً ومخاطر ائتمانيه ومخاطر عدم سداد منخفضه	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
جوده ائتمانيه عالية ومخاطر ائتمانيه ومخاطر عدم سداد منخفضه	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A-	A-
جوده ائتمانيه جيده ولكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية .	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-
مخاطر مضاربه : تعتبر هذه التقييمات بأنها ذات جوده ائتمانيه دون المتوسطه ومخاطر ائتمانيه عالية	Ba1	BB+	BB+
	Ba2	BB	BB
	Ba3	BB-	BB-
مخاطر مضاربه عالية : تعتبر ذات جوده ائتمانيه ضعيفه ومخاطر ائتمانيه عالية جداً ومخاطر مضاربه عالية جداً .	B1	B+	B+
	B2	B	B
	B3	B-	B-

مخاطر ائتمانيه كبيره : تعتبر ذات جوده ائتمانيه ضعيفة جداً وهناك احتمال لحصول حالة عدم السداد .	Caa1	CCC+	CCC
	Caa2	CCC	-
	Caa3	CCC-	-
مخاطر عالية جداً: تعتبر ذات جوده ائتمانيه ضعيفة جداً وهناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد .	Ca	CC	-
المخاطر الائتمانية الأعلى: أصبحت حالة عدم السداد وشيكه وبالتالي هنالك صعوبة في استعاده أصل المبلغ أو فوائده.	C	-	-
متعثرة حالة عدم السداد .	-	D	DDD



تعريف وكالات التقييم العالمية

تُعرف وكالات التقييم العالمية على أنها مؤسسات متخصصة في تقييم الجدارة الائتمانية لأوراق الدين المُصدرة من قبل المقترضين سواءً أكانوا شركات تجارية أو مالية أو حكومية، إضافةً إلى تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين أنفسهم، وبالتالي يتمحور عمل هذه الوكالات في تقديم توقعاتها للمُقترضين حول إمكانية استعادة أموالهم المتعاقد عليها.

وفي الواقع العملي نجد أن غالبية الشركات المقترضة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تكون مقيمة من قبل أكثر من وكالة تقييم عالمية، ويختلف الأمر عنه في أوروبا بسبب قلة الشركات المُصدرة للدين مقارنة بالولايات المتحدة، ولذلك كان لزاماً على المصارف الأوروبية الاهتمام أكثر بنماذج التقييم الداخلية لقياس احتمالية التعثر لمدينهم.

ومن التعريف السابق لوكالات التقييم نجد بأنها تقدم نوعين من التقييمات:

➤ تقييم الجدارة الائتمانية لورقة الدين المُصدرة Issue-Specific

Credit Ratings: وتُعبّر عن الرأي الحالي حول جدارة المقترض الائتمانية في التزامه بتعاقدات مالية معينة، وتأخذ بعين الاعتبار النسبة المستردة من أصل المبلغ في حال تعثر المقترض.

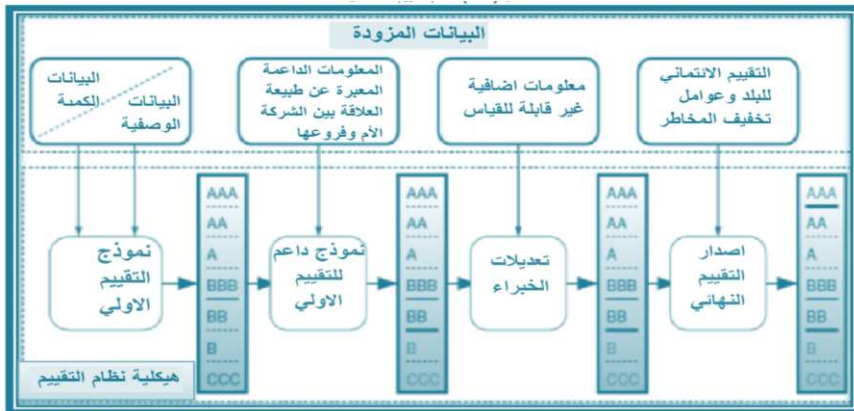
➤ تقييم الجدارة الائتمانية للشركة المُصدرة للدين Issuer Credit

Ratings: وتُعبّر عن الرأي حول مقدرة العميل المقترض على الوفاء بكافة التزاماته المالية بشكل عام.

كيفية إصدار التقييمات الائتمانية

- تتألف آلية التقييم المتبعة من قبل وكالات التقييم من أربعة مراحل متتالية:
- 1- تُدرج البيانات الكمية المستخرجة من القوائم المالية (المعبر عنها بأرقام ونسب مالية) والبيانات الوصفية (كدرجة المنافسة، الحصة السوقية، إلخ) المتوفرة عن الشركة المراد تقييمها في نموذج خاص مصمم من قبل تلك الوكالات لاستنتاج التقييم الأولي.
 - 2- يتم تعديل التقييم الأولي بطبيعة العلاقة بين الشركة الأصلية وفروعها في حال كان التقييم موجه لأحد فروع الشركة.
 - 3- يأتي دور الخبراء الماليين في تعديل التقييم السابق بالاعتماد على معلومات خاصة لم تُؤخذ بعين الاعتبار نظراً لصعوبة الحصول عليها أو صعوبة قياسها.
 - 4- يُؤخذ التقييم الائتماني للدولة التي تتواجد فيها الشركة المعنية كخطوة أخيرة.

والشكل التالي يوضح آلية نظام تقييم الائتمان من قبل وكالات التقييم:



أهم المزايا التي تحققها وكالات التقييم الائتمانية

- 1- زيادة الخيارات في الحصول على تمويل من أسواق المال العالمية، حيث أن المدينين والمقترضين الدوليين عادةً ما يملكون معلومات محدودة عن الجدارة الائتمانية للدائنين أو المستثمرين باستثناء تلك التي توفرها وكالات التصنيف.
- 2- خفض سعر الاقتراض للشركات ذات التصنيف الائتماني المرتفع وانخفاض مخاطر عدم السداد التي قد يواجهها المستثمرون.
- 3- انخفاض تكلفة البحث والتقصي والمتابعة المستمرة للشركات المصنفة من قبل المستثمرين.
- 4- فتح الباب للشركات الدولية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التصنيف الائتماني يأخذ بالحسبان عناصر الاقتصاد الكلي إلى جانب العناصر الخاصة بالمؤسسات والشركات المصنفة.

أهم الانتقادات التي تعرضت لها وكالات التقييم الائتمانية

في مقاله شهيرة بعنوان "مآسي Moody's" رأى الكاتب توماس فريدمان Thomas freedman أن العالم لا يزال ثنائي القطبية، به قوتان عظيمتان: الأولى هي الولايات المتحدة الأمريكية والثانية: وكالة Moody's للتقييم الائتماني. وقال توماس أن اميركا تستطيع تدمير دولة من خلال قصفها بالقنابل، أما Moody's فأنها تستطيع أن تدمر اقتصاد دولة بتخفيض تصنيف سنداتها.

وكشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 العديد من الأخطاء في التقييمات التي تمنحها هذه الوكالات. ولعل من أبرزها وأخطرها حصول بنك (Lehman Brothers) على تصنيف مرتفع، حيث وضع حصول البنك على تصنيف (AAA) بعلامة 10\10 علامات استفهام عديدة حول مصداقية هذه الوكالات، إذ أن البنك حصل على هذا التصنيف المرتفع جداً قبل أيام من انهياره وإعلان إفلاسه.

بالتالي يوجد معايير غير دقيقة تحكم عمل هذه الوكالات، ومنها أن موقع المنشأة الجغرافي يكون له دور مهم في تحديد تصنيفه الائتماني. فإذا كان في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأميركية فإنه من السهل أن يحصل على تصنيفات وعلامات مرتفعة حتى ولو كان مستوى أدائه متواضعاً بالنسبة للمعايير التي تضعها تلك الوكالات المُصنِّفة، إضافة إلى تقاضي الوكالة أجراً من الشركة المراد تقييمها وهذا ما يسمح بفتح باب الفساد على مصراعيه لإصدار تقييمات ائتمانية فاسدة، ما ساهم في اندلاع الأزمة المالية الأخيرة.



المبحث الثاني: خطر سعر الصرف

تأتي أهمية دراسة سعر الصرف من أجل معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ومدى قبولها عالمياً، ومن الطبيعي أن يكون له أهمية كبيرة كونه يؤثر على حجم التجارة الخارجية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تبعها من أحداث نتيجة ظهور العولمة والتحول من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائِم، أُجبرت المنشآت على الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية وزيادة حجم التجارة الخارجية، وهذا ما أدى إلى ظهور خطر سعر الصرف.

يُعرف خطر سعر الصرف على أنه الخسارة المباشرة المحتملة أو الخسارة غير المباشرة في التدفقات النقدية للشركة، والأصول والخصوم، وصافي الربح، وبالتالي القيمة السوقية للأسهم نتيجة تحرك سعر الصرف.

أولاً: أهمية خطر سعر الصرف

لعل من أهم الأسباب الداعية إلى اهتمام المنشآت بخطر سعر الصرف:

○ اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية (العولمة الاقتصادية) في إطار الإصلاحات الشاملة، والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية وتحتكم إلى قانون السوق في جميع المجالات، ما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

- بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المتعلقة بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية، وما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.
- لا يقتصر تأثير تقلبات سعر الصرف على الوضعية المالية للمنشأة الدولية النشاط فقط، بل يمتد تأثيره ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.
- ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسات بمدى التحكم في خطر سعر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة.

ثانياً: أنواع خطر سعر الصرف

يمكن تلخيص مخاطر سعر الصرف فيما يلي:

1. خطر السيولة: يتمثل في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو أجزائها مع التعرض للنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات. ولا يعد هذا الخطر هاماً في الأوقات العادية، لكن قد يحصل أن تختفي سوق عملة معينة فوراً أو نهائياً على إثر أزمة سياسية أو على إثر ضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف أو على السوق النقدية الدولية للعملة، ومن الملاحظ أن هذا الخطر يقتصر على العملات قليلة التداول في الأسواق الإقليمية، إلا أنه يبقى ضعيف بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.



2.المخاطر المالية: وهي من أكثر المخاطر وضوحاً، تنتج بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار بفعل العرض والطلب.

3.المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: هذه المخاطر تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج.

فعلى سبيل المثال كانت فرنسا قد أخرجت منذ عدة سنوات نوعين من العملة هما الفرنك المالي والفرنك التجاري، وحددت أنواع المدفوعات التي تتم تسويتها بكل نوع من الفرنكات، وقد وجدت بعض المشروعات أنها تحوز الفرنكات غير المطلوبة، مما اضطرت إلى بيعها بخسارة، في حين أنها دفعت علاوة نقدية إضافية من أجل الحصول على النوع المطلوب.

4.مخاطر الطرف المقابل: يتضمن خطر الطرف المقابل حالتين هما:

❖ حالة إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر التسليم.

❖ حالة إفلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر القرض.

5.المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في النشاط الجاري للمؤسسة كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ، وهي مخاطر تشغيلية ناتجة عن أخطاء العنصر البشري في المنشأة.

6. **مخاطر نقل الأموال:** وتشير إلى مخاطر عدم سماح الحكومة الوطنية بخروج النقد الأجنبي من البلاد بغض النظر عن مصدرها.

7. **مخاطر تخفيض سعر العملة أو انخفاض قيمتها:** تنشأ عندما تحصل المؤسسة على قرض بالعملة الأجنبية غالباً بالدولار الأمريكي أو اليورو، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية، ومن ثم يصبح على المؤسسة التزامات بالعملة الصعبة بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية، وفي حال حدوث أي تقلبات في القيم النسبية لهاتين العمليتين ينعكس ذلك عكسياً في المركز المالي للمؤسسة.

8. **مخاطر قابلية تحويل العملات:** وتشير إلى امتناع الحكومة الوطنية عن بيع النقد الأجنبي للمقترضين أو غيرهم ممن عليهم التزامات مقومة بالعملة الصعبة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على قيمة العملة

✓ **ظروف السوق:** إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات، فأحياناً نجد تجاوباً من السوق لوضع معين حساس وقوي، في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلفاً تماماً، فالتقارير والتصريحات والإشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجة مختلفة.

✓ **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** إن حجم الكتلة النقدية المتداولة وسرعة دوران هذه الكتلة يلعب دوراً كبيراً في التأثير على سعر العملة.

✓ **خبرة المتعاملين وتحليلهم الفني:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهارتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتوقع اتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الاتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار، وتحديد فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه.

✓ **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** من المعروف أنه كلما كانت الحاجة للعملة أكبر كلما كان من الصعب الحصول على سعر أفضل وهذا يؤدي إلى رفع قيمتها.

✓ **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** تؤثر التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى على أسعار العملات، من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملة، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسعار أو مردود الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العملات، والعكس يحدث لو انخفض مردود الاستثمار في أدوات هذه الأسواق، إذ ستكون النتيجة هي بيع هذه الأدوات وبالتالي زيادة عرض هذه العملات وانخفاضها.



رابعاً: تقنيات التغطية الداخلية لخطر سعر الصرف

تعددت تقنيات التغطية الداخلية لمواجهة مخاطر سعر الصرف وهذه التقنيات تتمثل في:

1. أسلوب التعجيل والتباطؤ: ويعني تعديل الشروط الائتمانية السارية بين المنشآت، وهذا الأسلوب يُتبع بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة، فالتعجيل يقصد به سداد التزام مالي قبل فترة من تاريخ استحقاقه، أما التباطؤ فهو تأخير سداد الالتزام عن موعد استحقاقه، وتلعب التوقعات المستقبلية لعر الصرف الدور الرئيسي في اختيار الأسلوب المناسب.

2. إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: يفضل بعض المستوردين أن تصدر فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون بثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل، حتى يمكن إجراء التغطية اللازمة كما يفضل المستورد أيضاً أن تصدر فواتير البضاعة المستوردة من الخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لخطر سعر الصرف، وينطبق نفس الشيء بالنسبة للمصدر أو البائع.

3. إدارة الأصول والخصوم: تعني إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وفي الوقت نفسه

زيادة التدفقات النقدية الخارجية من المؤسسة والمقومة بعملات من المتوقع انخفاض قيمتها.

4.التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناءً على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغيير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير.

5.التغطية الذاتية: وتتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق، بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

6.تقنية المطابقة: المطابقة تقنية تتبعها الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة في نفس المواعيد تقريباً، ما يجنبها خطر تقلبات سعر الصرف.

7.التقييس النقدي: تعني إمكانية تعديل سعر البيع (زيادة أو نقصان) تبعاً لتطور أسعار الصرف أو معدلات الفائدة أو التضخم، وبذلك ينقل البائع خطر سعر الصرف إلى المشتري.

المبحث الثالث: خطر سعر الفائدة

يؤثر خطر سعر الفائدة على عناصر أصول وخصوم المنشأة، كما أنه يلعب دوراً هاماً في حجم الإيرادات والتكاليف وهذا ما ينعكس على النتيجة النهائية للنشاط. ومن هنا تكمن أهمية دراسة خطر سعر الفائدة وتحديد مسبباته الرئيسية وتقنيات التغطية المتبعة من أجل إدارته بما يتوافق وإمكانيات المنشأة المتاحة.

يُعرف خطر سعر الفائدة على أنه احتمال انخفاض قيمة الأصل نتيجة التقلبات غير المتوقعة في أسعار الفائدة. وترتبط مخاطر سعر الفائدة بالأصول ذات الدخل الثابت، ويزداد تأثيرها في هذه الأصول كلما طال أجل الاستحقاق نظراً لارتفاع احتمالية تقلب الأسعار في الفترة الطويلة مقارنة بالفترة القصيرة.

أولاً: أنواع المستثمرين المعرضين لخطر سعر الفائدة

ينشأ خطر سعر الفائدة نتيجة تذبذب المستوى المطلق لسعر الفائدة في السوق، وبالتالي تؤثر على قيمة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، فارتفاع أسعار الفائدة في السوق يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات الحالية لأن المستثمرين الجدد سيُقبلون على شراء السندات الجديدة ذات سعر الفائدة الأعلى، وهذا ما يؤدي إلى بيع السندات الحالية ذات سعر الفائدة القديم بسعر أقل مما هي عليه، أي أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وسعر السندات في السوق.

ويقل تأثير خطر سعر الفائدة في الأسهم، فعندما ترتفع أسعار الفائدة تزيد معها كلفة الشركة في اقتراض أموال جديدة، وهذا ما يؤدي إلى تأجيل الشركة لقرار الاقتراض ما ينعكس على الأداء التشغيلي وحجم الأرباح وبالتالي أسعار الأسهم السوقية.

ثانياً: التقنيات الداخلية في تغطية خطر سعر الفائدة

تستطيع المنشأة تخفيض خطر سعر الفائدة من خلال اللجوء إلى عدد من التقنيات الداخلية والمتمثلة بالتالي:

التنوع: من بين الخيارات المختلفة التي يمكن أن تستخدمها المنشأة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة هي تنويع استثماراتها المالية، فإذا كان حامل السندات خائفاً من مخاطر أسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر سلباً على قيمة محفظته، فيمكنه تنويع محفظته الحالية عن طريق إضافة الأوراق المالية التي تكون قيمتها أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة كالأسهم مثلاً.

وإذا كان لدى المستثمر محفظة "سندات فقط، فيمكنه تنويع المحفظة من خلال تضمين مزيج من السندات قصيرة وطويلة الأجل. لأن الأوراق المالية ذات فترة الاستحقاق القصيرة تكون أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة.

شراء سندات بسعر فائدة عائِم: تمنح هذه السندات سعر فائدة مرتبط بسعر مرجعي كسعر LIBOR في السوق، وبالتالي فإن عائد هذه

السندات يرتفع وينخفض تبعاً لتقلبات السعر المرجعي، وبذلك تكون المنشأة قد تخلصت تماماً من خطر تذبذب سعر الفائدة.

مواءمة استحقاق الأصول مع الخصوم: تكمن المنفعة من إسناد توقيت الأصول إلى توقيت الخصوم في أن أثر تذبذب معدلات الفائدة على الأصول يغطي بأثر التذبذبات نفسها على الخصوم.

فارتفاع سعر الفائدة في السوق يخفض قيمة الأصول ذات سعر الفائدة الثابت نتيجة وجود أصل جديد بسعر فائدة أعلى من الأصل الموجد لدى المنشأة، إلا أنه يخفض كلفة الخصوم نتيجة دفع سعر فائدة قديم أقل من سعر الفائدة الحالي. وبذلك تساوى أثر ارتفاع سعر الفائدة نتيجة مواءمة الأصول مع الخصوم.

تقريب تواريخ الاستحقاق: يساهم إنقاص فترة الاستثمارات والديون المالية في تخفيف حساسيتها لتغيرات أسعار الفائدة، فيمكن للمستثمر شراء 5 سندات سنوية على التوالي عوضاً عن شراء سند واحد ذو أجل استحقاق 5 سنوات.

تحسين المحفظة الاستثمارية: ينعكس خطر سعر الفائدة على رأس المال سلباً أو إيجاباً وعلى إعادة استثمار التدفقات النقدية باتجاه معاكس لرأس المال، ففي حالة قيام المستثمر بإعادة استثمار التدفقات النقدية الناتجة من السند بشكل آني فإن خسارة رأس المال الناتجة عن خطر سعر الفائدة ستعوض من خلال الربح المحقق من إعادة استثمار هذه الكوبونات.

فارتفاع سعر الفائدة في السوق يؤدي إلى تخفيض قيمة السند (خسارة في رأس المال)، بالمقابل سيكون بمقدور المستثمر إعادة استثمار التدفقات النقدية (الكوبونات) الناتجة عن السند بمعدل أعلى (ربح في الإيرادات) وبالتالي خسارة في رأس المال وربح في الإيرادات. والعكس بالعكس في حالة الانخفاض.

إدخال شروط خيارية: يمكن أن ينص عقد إصدار السندات على إمكانية إدخال شروط خيارية سواءً للمُصدر أو للمستثمر، كإعادة تاريخ استحقاق العملية أو إعادة النظر في معدل الفائدة الاسمي.

حيث يسمح اللجوء إلى سندات قابلة للتمديد أو قابلة للسداد المبكر بتخفيف أثر تذبذبات سعر الفائدة في السوق، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة من مصلحة المقترض بمعدل فائدة ثابت إطالة فترة قرضه، بينما نلاحظ العكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة حيث يطالب المقترض بتسديد قرضه بشكل مبكر من أجل إعادة تمويل استثماراته بكلفة أقل.



الفصل الرابع

المخاطر المصرفية

مقدمة:

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر التي تتطلب من المصارف اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية، من أجل تخفض التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، فالمصارف وبحكم طبيعة عملها لا تستطيع أن تتأى بعيداً عن المخاطر، بل هي التي تستقطب المخاطرة بهدف تحقيق عوائد مناسبة على أموال المستثمرين.

من هنا كان لزاماً على القائمين على إدارة العمل المالي والمصرفي تحديد المخاطر المصرفية بدقة، وقياسها بأساليب رياضية وإحصائية مناسبة، ومن ثم إدارتها بما يتوافق مع إمكانيات وسياسات المصرف، ومع الأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات المحلية والعالمية، بهدف ضمان سلامة بقاء واستمرارية المصرف وبالتالي استقرار النظام المصرفي.

تنقسم المخاطر المصرفية بشكل عام إلى مخاطر مالية ومخاطر تشغيلية، حيث تتألف المخاطر المالية من المخاطر الائتمانية، خطر السيولة، خطر السوق.

أما المخاطر التشغيلية فهي المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية.

وتُعد البيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل المصرف نقطة الانطلاق الأساسية في قياس المخاطر المصرفية، ومن هذا المنطلق ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: القوائم المالية في المصارف.
- المبحث الثاني: خطر المحفظة الائتمانية.
- المبحث الثالث: خطر محفظة السوق.
- المبحث الرابع: خطر السيولة المصرفية.
- المبحث الخامس: خطر التشغيل.



المبحث الأول: القوائم المالية في المصارف

أولاً: الميزانية العمومية

تعرف الميزانية العمومية على أنها قائمة توضح أصول وخصوم المصرف خلال لحظة زمنية معينة، وتصدر عادةً في نهاية كل عام وتتألف من البنود التالية:

الأصول (استخدامات الأموال)	الخصوم (مصادر التمويل)
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	المطالب
أرصدة لدى المصارف	ودائع المصارف
إيداعات لدى المصارف	ودائع الزبائن
موجودات مالية للمتاجرة	تأمينات نقدية
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	مخصصات متنوعة
موجودات مالية متوفرة للبيع	مخصص ضريبة الدخل
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	مطلوبات أخرى
استثمارات في شركات حقيقية	حقوق الملكية
صافي الموجودات الثابتة	رأس المال المكتتب به
صافي الموجودات غير الملموسة	الاحتياطي القانوني
موجودات ضريبية مؤجلة	الاحتياطي الخاص
موجودات أخرى	أرباح/(خسائر) مدورة محققة
وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي	أرباح مدورة غير محققة
إجمالي الأصول	إجمالي الخصوم



الإيضاحات:

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي: هي مبالغ مودعة من قبل المصرف التجاري لدى المركزي، وتتألف من:

- نقد في الخزينة: وهي مبالغ مودعة في خزينة المركزي باسم المصرف التجاري، حيث يقوم المصرف بتحويل الأموال الفائضة بشكل يومي إلى خزينة المركزي بسبب عامل الأمان، وتُعد هذه الأموال على درجة عالية من السيولة.
- أرصدة لدى المركزي: وهي أرصدة تحت الطلب ولا يوجد عليها فائدة وتُعد ذات سيولة عالية، هذا وتتميز بارتفاع حجمها نسبةً إلى البنود الأخرى في حساب المركزي.
- ودائع لأجل: وهي مبالغ مودعة لأجل محدد، تتميز بانخفاض أحجامها مقارنةً بالبنود السابقة بسبب انخفاض الفوائد عليها.
- الاحتياطي الإلزامي: وهو نسبة من الودائع يقوم المصرف التجاري بتحويلها إلى المركزي إجبارياً وبحكم القانون بهدف حماية أموال المودعين، وفي سورية فرض المصرف المركزي نسبة 5% من متوسط الودائع، ويتم حساب الاحتياطي الإلزامي بشكل يومي.
- حسابات مجمدة: وهي حسابات العملاء المجمدة بسبب الحجز القضائي على أموال العميل.

أرصدة لدى مصارف: مبالغ مودعة تحت الطلب أو لأقل من ثلاثة أشهر لدى المصارف التجارية الأخرى، ولا يوجد عليها فوائد وتمتاز بسيولتها

العالية، حيث تشكل هذه الأرصدة مع الإيداعات السوق البيني بين المصارف التجارية.

إيداعات لدى المصارف: وهي مبالغ مودعة لأكثر من ثلاثة أشهر لدى المصارف التجارية الأخرى، وتحتسب عليها فوائد.

موجودات مالية للمتاجرة: تتألف من أوراق مالية وأسهم مسعرة في البورصة، ويعود الهدف من حيازة هذه الأوراق إلى تحقيق أرباح جارية أو رأسمالية وتوفير سيولة بنفس الوقت.

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة: وهي المبالغ الممنوحة من المصرف إلى المقترضين وتُعد من أهم استثمارات المصرف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنها من جهة، وكونها تشكل أحد أطراف الوظيفة التقليدية للمصارف التجارية المتمثلة بتلقي الودائع ومنح القروض من جهة أخرى، وتتكون من الحسابات التالية:

☞ **جاري مدين:** عبارة عن حساب مدين يقوم المصرف بفتحه للعميل، حيث يستطيع العميل سحب الأموال من هذا الحساب خلال مدة محددة وضمن حدود سقف ائتماني معين، ويحصل المصرف على فائدة دائنة من هذا الحساب.

☞ **قروض وسلف:** وهي مبالغ ممنوحة من المصرف إلى العميل بشكل مباشر، على أن يقوم العميل بردها إلى المصرف بعد مدة محددة، ويحصل المصرف من خلالها على فائدة دائنة.

سندات محسومة: وهي أوراق تجارية يقوم المصرف بشرائها من الساحب قبل موعد استحقاقها مقابل خصم فائدة الحسم الدائنة، وفي حين موعد الاستحقاق يقوم المصرف بتحصيل قيمتها من المسحوب عليه.

ويجب تشكيل مخصص لتدني الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب معيار التقرير المالي الدولي رقم 9، وفق ثلاثة مراحل بناءً على الجدارة الائتمانية للمقترض:

- مرحلة أولى: ديون متدنية المخاطر.
- مرحلة ثانية: ديون تتطلب اهتماماً خاصاً.
- مرحلة ثالثة: ديون رديئة (غير منتجة)

موجودات مالية متوفرة للبيع: عبارة عن أسهم غير مسعرة في البورصة وأسهم مسعرة في السوق الموازي ب، وتكون أقل سيولة من الأصول الموجودة في محفظة الموجودات المالية للمتاجرة.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: وهي سندات يقتنيها المصرف وينتظر إلى تاريخ استحقاقها لتحصيل قيمتها، ويحصل على فائدة دورية ثابتة أو عائمة.

صافي الموجودات الثابتة: عبارة عن أصول ثابتة يستخدمها المصرف لأداء مهامه كالمباني والأراضي والمفروشات....إلخ.

صافي موجودات غير ملموسة: تتضمن البرمجيات المستخدمة في البنك.

موجودات ضريبية مؤجلة: تتضمن المصاريف الضريبية المدفوعة مقدماً.

موجودات أخرى: تتضمن مصاريف مدفوعة مقدماً، قرطاسية وطوابع، فوائد محققة غير مستحقة القبض، موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة، سلف موردين.

وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي: مبلغ محتجز من قبل المركزي بنسبة 10% من رأس مال البنك عند التأسيس وبشكل نهائي ولا يمكن للمصرف استرداده إلا عند التصفية.

المطالب (مصادر التمويل):

ودائع المصارف: تشمل على أرصدة وإيداعات لدى المصرف لصالح المصارف التجارية الأخرى.

ودائع الزبائن: وهي أهم مصدر للتمويل وتشمل على:

حسابات جارية (ودائع تحت الطلب): وهي مبالغ مودعة من قبل العملاء لدى المصرف بدون فوائد، ويحق للعميل السحب والإيداع من هذا الحساب متى شاء ويمنح دفتر شيكات، وبسبب الحجم الكبير لهذا الحساب تقوم المصارف بتقسيمه إلى حسابات جارية مستقرة تقوم المصارف باستثمارها بمختلف المجالات الاستثمارية، وحسابات جارية غير مستقرة.

ودائع لأجل خاضعة لإشعار: وهي مبالغ مودعة من العملاء لدى المصرف إلى أجل محدد ويمنح المصرف عليها فوائد، تتميز

باستقرارها بسبب عدم قدرة العميل على سحب هذه الودائع قبل تاريخ استحقاقها وإلا يفقد حقه في الفائدة.

ودائع توفير: وهي مبالغ مودعة من قبل صغار المقترضين لدى المصرف، ويمنح المصرف عليها فوائد، ويحق للعميل السحب والإيداع منها متى شاء، وتكون بسقف محددة حتى لا تستنزف باقي أنواع الودائع.

تأمينات نقدية: مبالغ مستلمة من قبل المصرف مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة.

مخصصات متنوعة: مبالغ يحتجزها المصرف لمواجهة خسارة متوقعة يتوجب سدادها خلال السنوات اللاحقة.

مخصص ضريبة الدخل: مبلغ يحتجزه المصرف لقاء ضريبة دخل قادمة.

مطلوبات أخرى: مطلوبات مستحقة الدفع على البنك مثل رواتب موظفين مستحقة وغير مدفوعة، أجارات، فواتير، حوالات وشيكات قيد التحصيل، ذمم دائنة، فوائد مستحقة الدفع.

حقوق الملكية:

رأس المال المكتتب به والمدفوع: يكون بالقيمة الاسمية ويشكل مصدر أمان للمودعين، وقد أوصت الجهات النازمة على إدارة العمل المصرفي في سورية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال المصارف التجارية 10 مليار ليرة سورية، و15 مليار للمصارف الإسلامية.

✚ احتياطي قانوني: وهو مبلغ محتجز من قبل المصرف إجبارياً وبحكم القانون لتدعيم المركز المالي، حيث يقتطع من صافي الأرباح نسبة 10% سنوياً، ويستطيع المصرف التوقف عن اقتطاعه عندما تصل قيمته إلى 25% من رأس المال.

✚ احتياطي خاص: يكون اختياري، حيث يقتطع 10% سنوياً من الأرباح ويستطيع المصرف التوقف عن اقتطاعه عندما تصل قيمته إلى 100% من رأس المال.

✚ أرباح مدورة محققة: الأرباح التراكمية الناتجة عن النشاط التشغيلي للمصرف وغير الموزعة على المساهمين في السنوات السابقة.

✚ أرباح مدورة غير محققة: الأرباح التراكمية الناتجة عن أحداث خارجية غير مرتبطة بالنشاط التشغيلي للمصرف، كالأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي.

ثانياً: قائمة الدخل

تأخذ قائمة الدخل في المصارف الشكل التالي:

البيان
الفوائد الدائنة
(الفوائد المدينة)
صافي إيرادات الفوائد
رسوم وعمولات دائنة
(رسوم وعمولات مدينة)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات
صافي إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات

صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية
(خسائر)/ أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
أرباح موجودات مالية للمتاجرة، أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
صافي إيرادات تشغيلية أخرى، إيرادات أخرى
إجمالي الدخل التشغيلي
(نفقات الموظفين، استهلاكات موجودات ثابتة)
(إطفاءات موجودات غير ملموسة)
(مصرف)/ استرداد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(مصرفات مخصصات متنوعة)
(خسائر أخرى، مصاريف تشغيلية أخرى)
(إجمالي المصروفات التشغيلية)
(خسارة)/ ربح قبل الضريبة
(صافي مصرف ضريبة الدخل)
صافي ربح / (خسارة) السنة

الإيضاحات:

- ✓ **الفوائد الدائنة:** الفوائد الناتجة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات والأفراد من الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف وعمليات إعادة حسم الأوراق التجارية.
- ✓ **فوائد مدينة:** وهي الفوائد المدفوعة من قبل المصرف على الودائع الآجلة والتوفير للأفراد وللمصارف التجارية الأخرى.
- ويشكل الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة صافي إيراد الفوائد.



- ✓ رسوم وعمولات دائنة: عبارة عن رسوم محصلة من قبل المصرف نتيجة تقديمه خدمة للعملاء أو للمصارف التجارية الأخرى، كتحصيل الشيكات وخدمة تحويل الأموال....إلخ.
- ✓ رسوم وعمولات مدينة: هي رسوم مدفوعة من قبل المصرف للمصارف التجارية الأخرى نتيجة تقديم الأخيرة خدمة مصرفية للمصرف، كتحصيل قيمة الشيكات الواردة إليها من المصرف.
- ويشكل الفرق بين الرسوم الدائنة والمدينة صافي إيرادات الرسوم.
- ✓ صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية: وهي الأرباح (الخسائر) الناتجة عن متاجرة المصرف بالعملات الأجنبية أي بيع وشراء العملات الأجنبية.
- ✓ (خسائر)/أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة: وهي الأرباح (الخسائر) الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المقيمة بالعملة الأجنبية بحسب سعر الصرف السائد.
- ✓ أرباح موجودات مالية للمتاجرة: تشمل على توزيعات الأرباح المحققة على الأسهم إضافة إلى الأرباح (الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين السعر السوقي وسعر الشراء.
- ✓ صافي إيرادات تشغيلية أخرى: تتكون من الأموال الناتجة عن إغلاق الحسابات وأية إيرادات أخرى للمصرف.
- ✓ إجمالي الدخل التشغيلي: يمثل عوائد النشاط الرئيسي للمصرف، ويدل على مدى كفاءة المصرف في استثماره لأمواله.

- ✓ **نفقات الموظفين:** تتضمن الرواتب، التعويضات، المكافآت، التدريب، ملابس مستخدمين... إلخ.
- ✓ **استهلاكات موجودات ثابتة:** وهي مبالغ مخصصة لاستبدال الأصول الثابتة بعد انتهاء عمرها الإنتاجي، كالمباني والمعدات وأجهزة الحاسوب.
- ✓ **إطفاء موجودات غير ملموسة:** استهلاكات البرمجيات ومصاريف التأسيس.
- ✓ **(مصرف) / استرداد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية:** وهي المبالغ الإضافية (المحتجزة) أو المستردة نتيجة منح ائتمان جديد خلال الفترة المحاسبية المدروسة، أو انتقال التقييم الائتماني للمقترضين من التقييم الحالي إلى تقييم (أدنى) أو أعلى، ما يستدعي إعادة حساب المخصصات بما يتوافق والخطر الائتماني، ويضاف هذا المخصص إلى المخصص التراكمي السابق ويدور إلى العام اللاحق.
- ✓ **مصرف مخصصات متنوعة:** مصاريف أعباء محتملة كالسرقات ومخصص القطع اليومي.
- ✓ **مصاريف تشغيلية أخرى:** تشمل على مصاريف الإيجارات - رسوم قانونية - إعلانات - صيانة إلخ.
- ✓ **صافي الربح / (الخسارة) قبل الضريبة:** النتيجة النهائية لنشاط المصرف خلال دورة مالية محددة غالباً ما تكون عاماً واحداً، وتفرض ضريبة على المصرف في حال تحقيقه نتيجة موجبة (ربح) ويعفى من الضريبة في حالة الخسارة.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية
صافي الربح
الامتلاك
(الأرباح)/ الخسائر الرأسمالية
التغير في الأصول المتداولة
التغير في الخصوم المتداولة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية
شراء الأصول
بيع الأصول
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية
زيادة رأس المال
المسحوبات الشخصية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
صافي التدفقات النقدية
+ النقدية 1/1
النقدية 12/31



تصنف التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتشمل على التدفقات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمنشأة، وتدل على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً، وتتضمن:

- صافي الربح (الخسارة): حيث يُشكل نقطة الانطلاق في حساب التدفقات النقدية التشغيلية، نظراً لأنه يلخص النتيجة النهائية لأعمال المصرف خلال الدورة المحاسبية.
- الاهتلاك: هو عبارة عن مصروف دفترى يضاف إلى صافي الربح في حساب التدفقات النقدية التشغيلية لأنه لم يتم دفعه بعد، (علماً بأنه تم اقتطاعه مسبقاً من صافي الربح في قائمة الدخل).
- الأرباح (الخسائر الرأسمالية): تكون بإشارة معاكسة، فيتم إضافة الخسائر الرأسمالية لأن سدادها سيتم من صافي الربح، أما الربح الرأسمالي فيتم استبعاده لأنه لم ينتج عن النشاط التشغيلي الرئيسي.
- التغير في الأصول المتداولة: تكون بإشارة سالبة في حالة زيادة قيمة الأصول المتداولة عن السنة السابقة (تدفق خارج للنقدية)، وبإشارة موجبة في حالة انخفاض قيمة الأصول المتداولة عن السنة السابقة (تدفق داخل للنقدية).
- التغير في الخصوم المتداولة: وتكون بإشارة موجبة في حالة زيادة قيمة الخصوم المتداولة عن السنة السابقة، (الحصول على دين

جديد)، وبإشارة سالبة في حالة انخفاض قيمة الخصوم المتداولة عن السنة السابقة (سداد دين).

المجموعة الثانية: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وتشمل نتائج العمليات على الأصول الثابتة خلال دورة محاسبية، حيث تأخذ الأموال الناتجة عن بيع هذه الأصول بعد استبعاد مخصصات الاهتلاك إشارة موجبة (تدفق داخل)، بينما تأخذ عمليات شراء الأصول الثابتة إشارة سالبة (تدفق خارج).

المجموعة الثالثة: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتشمل نتائج العمليات على الخصوم طويلة الأجل (حقوق الملكية، ديون طويلة الأجل)، فأى زيادة تعتبر تدفق نقدي داخل وأي انخفاض يعتبر تدفق نقدي خارج.



المبحث الرابع: خطر السيولة المصرفية

تلعب المصارف دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، وهي بذلك تتاجر بأموال الغير عن طريق تحويل ودائع العملاء إلى قروض وسلف بآجال مختلفة، موفقةً بذلك بين رغبات المودعين بسحب ودائعهم عند الحاجة وبين رغبات المقترضين في الحصول على قروض بآجال متزامنة مع مواعيد تحقيق الأرباح، وبذلك بات يتوجب على المصارف ضرورة توفير سيولة نقدية بشكل مستمر لمواجهة طلبات المودعين والالتزامات المستحقة.

وبسبب الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي واختلافه الجوهري عن منشآت الأعمال الأخرى، ظهرت الحاجة لوجود إدارة مختصة تدير السيولة المتوفرة بطريقة سليمة تمنع المصارف من الوقوع في خطر السيولة، والمتمثل بعدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات الخارجة، وهذا ما يخلق تكلفة تسييل الأصول لتوليد تدفقات نقدية جديدة.

هذا وقد لعب خطر السيولة المصرفية دوراً هاماً في جميع الأزمات المصرفية على مر العصور، ولعل الأزمة العالمية الأخيرة عام 2008 خير مثال على ذلك، حيث أن أزمة الائتمان العالمي قد ولدت أزمة سيولة لجميع الأسواق تمثلت بإخفاق الأسواق ما بين المصارف لتأمين السيولة وتدخل البنوك المركزية بمستويات غير مسبقة في الأسواق النقدية العالمية.

أولاً: المفهوم المعاصر للسيولة المصرفية

تُعرّف السيولة المصرفية على أنها: قدرة المصارف على تحويل أصولها إلى نقد حاضر عند الطلب. أي مقابلة المصارف لسحوبات المودعين وطلبات المقترضين معاً عند الطلب. وتُعرّف أيضاً على أنها: القدرة على تمويل الزيادة في الأصول ومقابلة الالتزامات عند الاستحقاق.

تُعد إدارة السيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها المصارف، وذلك للحد من احتمالات حدوث مشاكل خطيرة يمكن أن تتعدى المصرف لتصيب الجهاز المصرفي ككل بسبب تشابك العلاقات المالية.

ويجب علينا في هذا المقام التفريق بين سيولة الأصل من جهة وقابليته للتداول من جهة أخرى. فسيولة الأصل تعني قابليته للتحويل إلى نقد في ميعاد استحقاقه، وكلما زادت سرعة تحويل الأصل إلى نقد ازدادت درجة سيولته.

أما قابلية الأصل المالي للتداول فيقصد بها حصول المصرف على قيمة ذلك الأصل قبل ميعاد استحقاقه، عن طريق إعادة حسمه لدى المصرف المركزي أو بيعه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.



ثانياً: مصادر السيولة المصرفية

تنقسم مصادر السيولة إلى مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية:

المصادر التقليدية للسيولة Traditional Liquidity Resources

* الموجودات بوصفها مخزن للسيولة Storehouse Of Liquidity:

إن أي عنصر من عناصر الموجودات يمكن أن يخدم السيولة نظرياً، ويعتمد ذلك على الفترة الزمنية التي يمكن خلالها تحويل هذا الأصل إلى نقد سائل، وكذلك على الثمن الذي سيكسبه المصرف عند بيع الأصل، وإن امتلاك المصرف لأصول تُباع في أي لحظة ومن دون خسارة متوقعة تُعد مثالية ومرشحة لمقابلة طلبات السيولة غير المتوقعة.

فعلى سبيل المثال لا يمكن للمصرف التخلص من أبنيته أو أثاثه أو قروضه طويلة الأجل لمقابلة طلبات المودعين من غير خسائر كبيرة، ولهذا السبب تستخدم المصارف محافظها الاستثمارية كمصدر للسيولة والتي تتكون من:

- أوراق تجارية (كمبيالات) ووثائق إيداع وهي ذات قدرة عالية على التداول في سوق النقد وذات سيولة مرتفعة إضافة إلى تملك أوراق حكومية قصيرة الأجل (أذونات خزينة).
- أرصدة لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى.
- النقد والاحتياطيات النقدية.
- الأوراق المالية الصادرة عن شركات مدرجة في سوق الأوراق المالية.
- الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل.

*** المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل لشراء السيولة: وتتألف:**

أ- **الودائع وشهادات الإيداع القابلة للتداول (CDs):** تعتبر الودائع المصرفية المصدر التقليدي والأقل تكلفة بين مصادر التمويل لشريحة واسعة من المصارف، ولكن رأّت المصارف بكل أحجامها بأن الودائع الرئيسية الرخيصة التكلفة لم تستجب للزيادة في المنافسة المصرفية، مما دفع المصارف اليوم للاعتماد على مصادر أخرى للتمويل والتي عرفت بشهادات الإيداع (Certificates of Deposits)، وهي عبارة عن شهادات تصدرها المصارف التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبسعر فائدة محدد أو معوم وتعتبر هذه الشهادات إحدى أدوات السوق النقدية لأنها قابلة للتداول وذات أجل قصير.

ب- **شراء السيولة من المصرف المركزي:** يمكن للمصرف اللجوء إلى المصرف المركزي للحصول على السيولة، ويُعد المركزي الملجأ الأخير للمصارف لمواجهة أزمة السيولة.

ج- **الاتفاقيات بين المصارف Interbank Arrangements:** يمكن للمصرف إقراض فائض السيولة الموجود لديه إلى مؤسسة إيداع أخرى بحاجة إلى هذه السيولة، وإن معظم هذه الصفقات (Fed Fund Transactions) تنفذ وفق قاعدة الليلة الواحدة (Overnight Basis)، ومع ذلك يمكن أن تبني (في بعض الحالات الخاصة وبما يتفق مع القوانين والأنظمة) اتفاقيات يتراوح مجالها الزمني ما بين اليومين والسنة.

د- نافذة الخصم Discount Windows وهو مصدر ائتماني يزود المصارف المقترضة بالسيولة اللازمة عن طريق خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى المصرف المركزي.

المصادر غير التقليدية للسيولة المصرفية Modern Banking Liquidity Resources

إيداعات اليورو دولار Euro Dollars

وهي مبالغ مودعة في المصارف الأجنبية بالدولار الأمريكي، وتعود نشأة هذا السوق إلى المصارف العاملة في القارة الأوروبية ولذلك سميت بهذا الاسم، إذ تقوم المصارف الأجنبية فتح حسابات لعملاء بالدولار الأمريكي وتستخدمها لمنح قروض غالبيتها بالدولار.

ومن الملاحظ بأن هذه الودائع لا تكون خاضعة للكثير من القوانين والإجراءات والضوابط التنظيمية أو لضوابط البنوك المركزية، وهذا ما يسمح بسرعة انتشارها أفقياً وعمودياً.

التوريق: Securitization

يقوم المصرف أحياناً بتحويل القروض التي منحها لزيائنه قبل تاريخ استحقاقها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق النقدية، وقد انتشر هذا الأسلوب مؤخراً نظراً لنشاط سوقه ولأمان المرتفع الذي يترافق معه.

ثالثاً: مفهوم خطر السيولة المصرفية Concept Of Banking Liquidity Risk

يتمثل خطر السيولة المصرفية بالخسارة الناتجة عن عدم التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وينشأ ذلك نتيجة:

- * عدم القدرة على بيع المركز (Sell Position) وهو ما يعرف بخطر سيولة الأصل (Asset Liquidity Risk).
- * عدم القدرة على تمويل المركز (Fund Position) وهو ما يعرف بخطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk).

حيث أن بيع الأصول قد يكون ضروري ومطلوب لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، أو لتغطية المدفوعات غير المتوقعة كالسحوبات من الودائع المفاجئة، أو لإعادة ترتيب محفظة أصول المصرف. وإذا ما كانت الأصول ذات جودة منخفضة، - وبالتالي منخفضة السيولة أو تم بيعها بسرعة وتحت ظروف السوق - سيحقق المصرف في هذه الحالة خسارة غير متوقعة. ومن جهة أخرى عندما لا تستطيع المؤسسة المصرفية تمويل نفسها من المصادر الاعتيادية عند الحاجة، ستعرض لخسائر ما يعرف بخطر تمويل السيولة.

هذا وإن عدم إيجاد مصادر تمويل بديلة (كالأوراق التجارية أو برامج الأدونات متوسطة الأجل، أو اتفاقيات إعادة شراء السيولة) بسرعة وبسهولة ربما يؤدي بالمصرف لترتيبات مكلفة لتأمين السيولة.

رابعاً: أنواع مخاطر السيولة المصرفية

إن مصادر مخاطر السيولة تنتج من الخطر المرتكز على الأصول، والخطر المرتكز على تمويل السيولة (الخصوم)، وعلى الأثر المشترك بينهما (Asset/ Funding Liquidity Risk).

1- خطر سيولة الأصل:

يمكن تعريف خطر سيولة الأصل بأنه خطر الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على الحصول على قيمة الأصل المتوقعة عند بيعه في السوق. أو بعبارة أخرى عندما لا يستطيع المصرف بيع الأصل بنفس سعر استحوازه على الأقل مما يؤدي إلى تحقيق خسارة.

ويوجد العديد من الأسباب المساهمة في خلق الخسارة من أهمها:

- ✓ كبر الوزن النسبي للأصل في السوق، وبالتالي عدم القدرة على بيع الأصل دون التأثير على سيولة السوق (Moving Market).
- ✓ ضعف التداول في السوق.
- ✓ وجود بعض العقوبات القانونية والإجراءات المعقدة لعقد الصفقات.
- ✓ خضوع الأصل لبعض القيود حول إمكانية البيع أو التحويل.

ويجب على جميع المصارف دراسة أحجام الأصول المتوفرة لديها، فإذا كان حجم المركز كبير أو فريد لبعض الأصول، عندئذٍ يمكن أن يختلف سعر تقويم هذه الأصول (السعر الناجم عن بيع الأصل تحت ظروف قاهرة) عن سعر الشراء، لذا فإن تصفية الأصل (Liquidation)

ستؤدي إلى حدوث خسارة غير متوقعة يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف وعلى قيمة حقوق الملكية.

فعلى سبيل المثال: إذا امتلك مصرف ما مليون سهم من أسهم إحدى الشركات التجارية، وكان سعر الشراء \$100، ونتيجة حاجة هذا المصرف إلى السيولة سيضطر إلى بيعهم بأقصى سرعة ممكنة. فربما يجد بأن ظروف السوق السائدة لن تستوعب هذه الكمية عند سعر \$100 وسيكون عندها العرض الأفضل هو \$95، هذا يعني بأن المصرف سيخسر 5 مليون \$ نتيجة خطر سيولة الأصل.

2- خطر تمويل السيولة:

يعرف خطر تمويل السيولة على أنه: الخطر الناجم عن الخسارة التي تأتي من عدم القدرة على تمويل الأصول والمدفوعات عندما يحين موعدها.

إن المؤسسة المصرفية تستخدم بعض أنواع الديون لتمويل موجوداتها مثل (أذونات قصيرة الأجل، اتفاقيات إعادة الشراء، أوراق تجارية، ودائع، سندات طويلة الأجل، أوراق مالية قابلة للتحويل، قروض مصرفية)، وإن أي عرقلة في برنامج التمويل لديها يمكن أن يقود إلى خسائر خطر التمويل، وبالتالي يمكن ذكر بعض الأسباب التي تقود إلى مخاطر تمويل السيولة منها:

✚ عدم القدرة على الإضافة أو على تجديد التمويل باستحقاقات جديدة عندما يكون ذلك مطلوب.

✚ عدم القدرة على دخول برنامج تمويلي عند الحاجة إليه.

✚ عدم القدرة على زيادة رأس المال وذلك لأسباب قانونية.

✚ عدم القدرة على احتجاز الأرباح بحسب سياسة توزيع الأرباح المتبعة لدى المصرف.

إن وسائل التمويل تنتج أحيانا ما يسمى (بنمط الالتزام)، حيث يدفع المدين للدائن معدل فائدة أعلى ضماناً لعدم تخفيض الدائن تمويله مستقبلاً، حيث أن سحب التمويل (Withdrawal) من قبل الدائن عادةً ما يكون نتيجة حدث "تغير عكسي طارئ" أو ما يعرف بالعالم المالي (MAC) (Material Adverse Change)، وبالتالي تختلف المصارف في درجة انكشافها تجاه خطر تمويل السيولة بحسب درجة الالتزام الموقعة في العقد.

وبشكل عام يجب على المصرف أن يحتاط دائماً لمشاكل السحب المفاجئ والخسارة المتوقعة، وأن يقوم المسؤول عن رسم الخطة التمويلية بوضع حدود معينة لمطالبه (الخصوم) بأنواعها، والتقيد بتلك الحدود واتخاذ الإجراءات المناسبة عند تجاوزها.



3- خطر سيولة الأصول والتمويل معاً:

تأتي مخاطر السيولة بشكلٍ عام من جانبي الميزانية (خطر سيولة الأصول، خطر تمويل السيولة)، فغالباً ما تحدث مخاطر سيولة الأصول بمفردها وبدون توازي مع خسائر خطر التمويل، كما يمكن أن تحدث خسائر التمويل بدون ارتباط بخسائر تصفية الأصول. إلا أن ذلك لا ينفي العلاقة الارتباطية بينهما، فإذا لم يتمكن المصرف من زيادة مصادر تمويله فإن المصدر الوحيد له للحصول على السيولة هو بيع الأصول (في أسوأ الحالات)، وبالتالي في هذه الحالة ستقع خسائر كبيرة على المصرف لا يمكن تحملها.

خامساً: مراقبة مخاطر السيولة

✓ مراقبة خطر سيولة الأصل **Monitoring Asset Liquidity Risk**

يجب مراعاة ثلاثة عناصر عند مراقبة خطر سيولة الأصل وهي:

أ- **أجل استحقاق الأصل Asset Maturity Profile**: كلما أخذت آجال أصول المؤسسة المصرفية بالازدياد كلما زاد احتمال التعرض لمخاطر سيولة الأصل، ويمكن القول بأنه كلما تباطأت دورة الأصل في الميزانية كلما زاد خطر سيولة الأصل، والعكس بالعكس، فلذلك على المصرف أن يسعى إلى أصول لها أسواق كبيرة يمكن تداولها بسهولة.

ب- جودة مزيج محفظة الائتمان (القروض) Portfolio Credit

Quality Mix: يجب على المصرف مراقبة جودة مزيج محفظة القروض لديه عن كثب، ويجب على المصرف أن يراعي عند تكوين محفظة الائتمان أن تحوي على أصول عالية الجودة ذات تصنيفات ائتمانية مرتفعة، بحيث يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وبدون خسائر تذكر.

ج- موقع تركيز الخطر Concentrated Risk Positions: إن مراقبة

مواقع تركيز الخطر له دور كبير في اكتشاف المشاكل مبكراً، وهو ما يسمى بمؤشر الإنذار المبكر (Early Warning Indicator)، حيث إن مراكز الأصول كبيرة الحجم عادةً ما تكون أقل سيولة من مراكز الأصول صغيرة الحجم مع ثبات السوق.

✓ مراقبة خطر تمويل السيولة Monitoring Funding Liquidity Risk

تتم مراقبة خطر تمويل السيولة من خلال ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

1) أجل استحقاق الخصم Liability Maturity Profile: إن معرفة

أجل استحقاق الخصوم أمر ضروري لفهم الاحتياجات اللازمة للسداد، وبناءً على ذلك فعلى المؤسسة المصرفية أن تقارن حالة الخصوم بالتزامن مع قياس آجال استحقاق الأصول وتعيين بعض الأصول الواجب بيعها لسداد بعض الالتزامات المستحقة المستعجلة.

(2) **تمركز مصادر التمويل Funding Source Concentration**: إن تمركز مصادر التمويل بشكل كبير يؤدي إلى خسائر غير متوقعة بسبب زيادة كلفة المصدر مستقبلاً، أو عند حدوث مشاكل واضطرابات في سيولة المصرف، كما أن اختفاء مصدر التمويل سيؤدي للاتجاه إلى بدائل أكثر كلفة لتمويل العمليات المصرفية.

(3) **النسب المئوية للالتزام Commitment Percentages**: تحتوي التسهيلات بين المصارف لغة تسمح بالإلغاء أو التسديد الإجباري، حيث إنه إذا ما تم تخفيض المستوى الائتماني للمصرف المعني سينخفض سعر سهمه في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض نسبه المالية (مثال: الرفع، السيولة، الربحية) وبالتالي يتوجب عليه الإسراع في تسديد التزاماته تجاه المصارف الأخرى.

سادساً: قياس مخاطر السيولة Measuring Liquidity Risk

إن وجود عملية قياس فعالة لمخاطر السيولة يعتبر أمراً ضرورياً لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة عالية، حيث تتضمن عملية قياس مخاطر السيولة معرفة التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد أي قصور مستقبلي محتمل، وفي هذا الصدد يوجد عدد من الأساليب لقياس مخاطر السيولة وهي :

- الصيغ التحليلية (Analytics).
- تحليل السيناريو (Scenario Analysis).
- النسب المالية (Financial Ratios)

المبحث الخامس: خطر التشغيل

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن واضحة في السابق. حيث تم تقديمه لأول مرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل II عام 2007.

يعود الاهتمام بالمخاطر التشغيلية إلى الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) التي أدت إلى انهيار مصارف كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول، وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام، حيث حرصت هذه الأزمات المصارف والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات، والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضع في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)، بالإضافة إلى تزايد اعتماد البنوك على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات، الأمر الذي

أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية، حيث أصبحت محورياً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية من أجل قياسها بشكل دقيق وتخصيص رأسمال مناسب لمواجهتها.

أولاً: تعريف مخاطر التشغيل Definition of operational risk

من الصعب جداً إيجاد تعريف شامل لمخاطر التشغيل، نظراً لتداخل مسببات هذا الخطر، وبالتالي إن كل المحاولات التي سعت لإيجاد تعريف لخطر التشغيل كانت محاولات لتحديد هذه المسببات. وجميع الجهات التي كان لها دور في إيجاد تعريف لمخاطر التشغيل أكدت على ضرورة أن يتم تعريف هذا الخطر من قبل كل مصرف على حدا، نظراً لاختلاف نشاطات المصارف وطبيعة أعمالها، كذلك لاختلاف البيئة المحيطة الخاصة بكل مصرف على حدا. وفي هذا الشأن نستعرض مجموعة من التعاريف.

تعرف مخاطر التشغيل على أنها "المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية Internal Control في المصرف أو ضعف مؤهلات العاملين به أو ضعف كفاءة القائمين على إدارته، كل هذا قد يؤدي إلى وقوع خسائر مالية نتيجة الأخطاء المرتكبة أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب".



ومن الملاحظ أن هذا التعريف أنه يتناول مخاطر التشغيل من جانب الخسائر الناتجة عن أخطاء العنصر البشري وضعف الخبرة المهنية سواءً أكانت تتمثل في الجهاز الإداري أو العاملين.

وتعرف أيضاً مخاطر التشغيل بأنها "الخسارة الناتجة عن فقدان الموظفين الرئيسيين وكذلك الفشل في إتمام تسويات الصفقات، وعدم الالتزام، والخلل في الأنظمة، وعمليات الاحتيال الداخلية أو الخارجية".

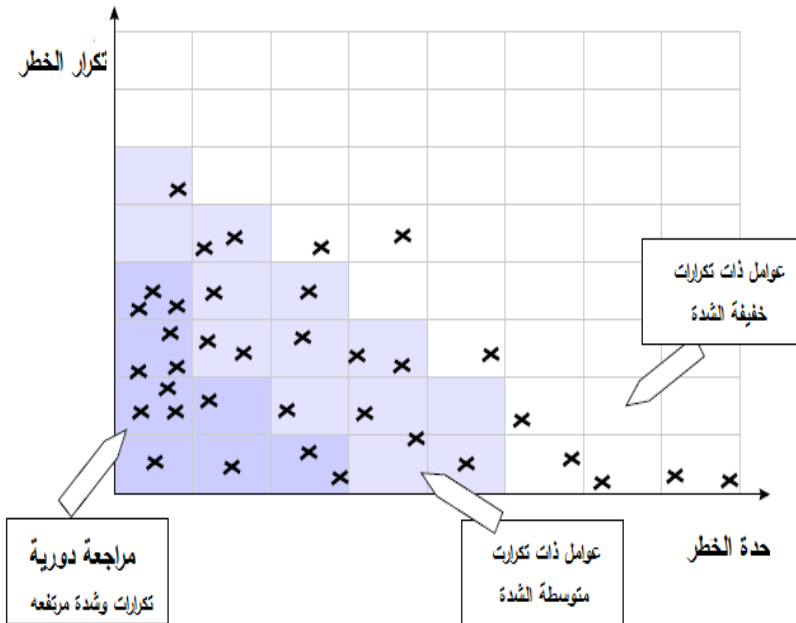
أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت مخاطر التشغيل على أنها "الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية والجراءات الرقابية، والأنظمة، والعنصر البشري، وكذلك الأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة".

وعلى الرغم من أن تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية لمخاطر التشغيل يعطي نظرة أكثر شمولية، إلا أن اللجنة أوصت أن يقوم كل مصرف بتعريف مخاطر التشغيل بما يتناسب مع أعماله.

عادةً ما يستخدم المصرف خريطة الخطر Map Risk من أجل تحديد مسببات مخاطر التشغيل الخاصة به، وتتم هذه العملية على مستوى كل وحدة تنظيمية داخل المصرف من أجل الحصول على بيانات عن المخاطر الخاصة بكل وحدة عمل، ومن خلال معالجة هذه البيانات يتم الحصول على معلومات عن مخاطر التشغيل بأنواعها وشدة تواترها على

مستوى المصرف ككل. حيث يتم تصنيف حدة العوامل المسببة للخطر ضمن ثلاث فئات (مرتفعة - متوسطة - منخفضة). وبالتالي فإن أهمية خريطة الخطر تأتي من خلال الحصول على المعلومات وترتيبها ومعالجتها ومن ثم استخلاص أهم العوامل التي كانت سبباً في حدوث مخاطر التشغيل.

فمثلاً يتم بشكل دوري مراجعة الخسائر الناتجة عن معالجة عمليات التحويل بشكل خاطئ وتبويبها ضمن خريطة الخطر ومن خلال المراجعة الدائمة يمكن معرفة مدى تكرار هذا الخطأ (تواتر الخسارة) وحجم الخسائر الناتجة عنها (شدة الخطر).



ثانياً خصائص مخاطر التشغيل Operational risk characteristics

تختلف مخاطر التشغيل عن المخاطر الأخرى، فالخسائر الناتجة عن الخطر لا يمكن توقعها بشكل مسبق، وإنما تكون نتيجة أخطاء موظفي المصرف أو الأخطاء التقنية والتي تسبب خسارة المصرف لعملائه، أو نتيجة أخطاء في النظام تسبب اضرار للمتعاملين مع المصرف.

من ناحية أخرى يمكن لمخاطر التشغيل أن تكون سبباً لحدوث مخاطر أخرى، مثال ذلك إن الأخطاء المتكررة من قبل موظفي المصرف أو الأعطال المتكررة في أجهزة السحب الآلي يمكن أن تسبب تدهور سمعة المصرف وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر السمعة.

وبالتالي إن تحديد الخسائر الناتجة عن الخطر التشغيلي أكثر صعوبة من بقية المخاطر، خاصةً إن مخاطر التشغيل تعتبر مخاطر داخلية ناتجة عن العملية التنظيمية داخل المصرف.

يمكن تقسيم المخاطر التشغيلية من حيث تكرارها إلى فئتين:

- **الفئة الأولى:** وتضم العوامل التي تتصف بكثرة تكرارها، مثل أخطاء معالجة البيانات أو الأعطال المتكررة في النظام الآلي مثل آلة السحب النقدي لبطاقات السحب وتدعى الخسارة الناتجة عن هذه الأحداث بالخسائر المتوقعة Expected Loss.

- **الفئة الثانية:** وتضم العوامل التي تتصف بقلة تكرارها مسببة خسائر كبيرة للمصرف، مثل فشل النظام بالكامل والكوارث وحالات الاحتيال

والغش، وتدعى الخسارة الناتجة عن هذه الأحداث بالخسائر غير المتوقعة Unexpected Loss. مثال ذلك ما حدث مع مصرف Societe General عام 2007 حيث كانت الخسائر 65 مليار دولار أمريكي، وكذلك عمليات الاحتيال في مصرف Sir Allen Stanford حيث كانت الخسائر نحو بليون دولار أمريكي، أو كما حدث مع مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث تعرض لعملية احتيال بمبلغ 88,450 يورو و50 ألف دولار أمريكي في تاريخ 19 أيلول عام 2016 مثلما صرح المصرف لسوق دمشق للأوراق المالية.

وتختلف حدة مخاطر التشغيل في المصارف تبعاً لطبيعة المصرف، ففي المصارف الإلكترونية تشكل مخاطر التشغيل أهم مصدر من مصادر الخطر، نظراً لاعتماد هذه المصارف على التكنولوجيا بشكل كبير على عكس المصارف التقليدية.

ويمكن تصنيف مخاطر التشغيل من حيث التأثير على الأرباح:

- تأثير مباشر على الأرباح:

- دفع تعويضات للمتضررين نتيجة الأخطاء الداخلية والعقوبات القضائية، والعقوبات الناتجة عن عدم الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية.
- أجور الصيانة الناتجة عن أخطاء النظام.
- الخسائر الناتجة عن التأخر في ساعات العمل وبالتالي دفع تعويضات للعاملين في المصرف نتيجة التأخر.
- الخسائر الناتجة عن ارتفاع معدل دوران المورد البشري.

- تأثير غير مباشرة على الأرباح:

● ضعف الرقابة الداخلية وكذلك زيادة الأخطاء سواءً البشرية أو الخاصة بالأنظمة التكنولوجية المستخدمة لدى المصرف، مثل الأعطال في أجهزة الصراف الآلي، ستؤدي إلى حدوث مخاطر السمعة وبالتالي خسارة المصرف لعملائه.

● الخسائر التي تنتج عن حدوث عطل في النظام، مما يسبب تأخراً في إتمام عمليات التسوية بين المصارف، وبالتالي تأثر سمعة المصرف مشكلة مخاطر السمعة.

ثالثاً: مصادر مخاطر التشغيل Sources of operational risk

تتقسم مصادر مخاطر التشغيل إلى قسمين رئيسيين:

- ✓ يتمثل القسم الأول بالمخاطر الخاصة بالعمليات
- ✓ في حين يتمثل القسم الثاني بالمخاطر القانونية والتي صنفها لجنة بازل كأحد مصادر المخاطر التشغيلية من خلال وثيقة بازل الثانية.



1- مخاطر العمليات Operations risk:

تتكون مخاطر العمليات من مجموعة من العناصر المسببة للخطر التي تركز بشكل أساسي على الأخطاء البشرية، سواء الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة. وتنتج مخاطر العمليات من العناصر التالية:

أ- الاحتيال الداخلي Internal fraud: ينتج الاحتيال الداخلي عن الخسائر التي تحدث بسبب الأفعال المقصودة التي يقوم بها موظفي المصرف وتتمثل فيما يلي:

- عدم الالتزام بسياسات المصارف والمبادئ التوجيهية والقواعد واللوائح الصادرة عن إدارة المصرف، وكذلك الاستخدام غير الملائم لأليات الرقابة من قبل الموظفين العاملين في المصرف.

- إساءة استخدام المعلومات السرية للعملاء مثل سرقة المعلومات الحساسة للعملاء الخاصة بأرصدتهم وحركات الودائع والسحب.

- عمليات التزوير، وعمليات غسيل الأموال وبيع منتجات غير مصرح بها أو تقديم تنازلات من قبل موظفي المصرف في شروط منح الائتمان مثل الشروط المتعلقة بالضمان.

- نشر معلومات غير صحيحة من قبل المصرف عن نشاطاته.

- العلاقة السيئة مع العملاء مثل عمليات الابتزاز وانتحال الهوية المتعلقة بالرقم السري لبطاقات ائتمان العملاء.

ب- الاحتيال الخارجي External fraud: وتنتج من خلال وجود طرف خارجي يهدف إلى الغش أو السرقة وتزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، أو التلاعب بالبيانات المقدمة للمصرف كضمان للحصول على الائتمان، وكذلك الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، والاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز.

ج - أعطال النظام System failure: وتنتج من خلال الأخطاء التقنية، وسوء تصميم الأنظمة، إما بسبب كونها غير صالحة للاستخدام أو بسبب عدم تحقيقها الهدف التي تم تصميمها من أجله. وكذلك الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب.

د - الأضرار التي تصيب الأصول Damage of assets وتعتبر عن الأضرار الفيزيائية التي يمكن أن تُصاب بها أصول المصرف نتيجة للحروب والحرائق والفيضانات والاعمال الارهابية التخريبية وتعتبر هذه المخاطر نادرة الحدوث لكن خسائرها كبيرة جداً.

هـ - تنفيذ وإدارة العمليات Implement and manage operations :

وتتعلق بالإجراءات اللازمة لإتمام العمليات الداخلية الخاصة بالتعامل مع العملاء وتنفيذها بشكل غير دقيق، وتتكون مما يلي:

- إدخال البيانات بشكل خاطئ أو عدم اكتمال الوثائق.
- فشل إدارة الضمان.
- الخسائر الناتجة عن سوء العلاقة مع العملاء، من خلال إهمال الوفاء بالالتزامات مع العملاء.

و- أخطاء معالجة البيانات Data processing errors: لقد أكدت

لجنة بازل للرقابة المصرفية على أهمية البيانات الداخلية لدى المصرف، وكيف يمكن لهذه البيانات أن تلعب دوراً أساسياً في حدوث مخاطر التشغيل عندما تكون هذه البيانات غامضة أو غير متكاملة.

ووفقاً للجنة فإن 42% من مخاطر التشغيل يعود إلى عدم وجود بيانات كافية خلال حياة المعاملة المالية. وبالتالي إن إتمام الخدمات التي يقدمها المصرف تحتاج إلى بيانات مرجعية يمكن استخدامها بشكل دوري من أجل إتمام العملية أو الخدمة المالية. ويعود سبب فشل إتمام هذه العمليات إلى الازدواجية أو عدم دقة البيانات مما يسبب حدوث أخطاء ينتج عنها مخاطر تشغيل. وعلى مدى فترات طويلة حاولت المصارف تجنب الصفقات الفاشلة الناتجة عن البيانات الخاطئة خصوصاً بعد أزمة المكاتب الخفية أو أزمة الأوراق Paperwork Crisis عام 1960، ومع مرور الوقت تضخمت هذه المسألة نتيجة تطور التداول الإلكتروني وتوسع المنتجات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التداول وكذلك عدم وجود معايير واضحة لنظم البيانات، مما شكل مشكلة تمثلت في دمج البيانات الداخلية مع البيانات الخارجية أو المتدفقة إلى المصرف والتي تتسم بتغيرها بشكل كبير ومستمر. وقد أكدت أزمة الرهن العقاري 2007 على أهمية البيانات الخاطئة في حدوث مخاطر التشغيل مما دعا لجنة بازل للتأكيد على ضرورة قيام المصارف بتوحيد نظم البيانات المرجعية.

2- المخاطر القانونية Legal risk

لم يكن من السهل وضع تعريف محدد للمخاطر القانونية خاصةً أن هذا النوع من الخطر يختلف من دولة إلى أخرى، ذلك أن التشريعات ليست متماثلة تماماً في كل الدول. خصوصاً مع نظام قانوني مختلط بين القانون الدولي والقانون الداخلي.

تُعرف المخاطر القانونية على أنها "الخسائر التي تتعرض لها الأرباح والتي تنتج عن الانتهاكات أو التجاوزات وتجاهل اللوائح القانونية والاتفاقيات والمعايير الأخلاقية أو نتيجة لسوء تفسير اللوائح والقواعد والعقود القانونية". حيث نلاحظ من التعريف أن المخاطر القانونية يمكن أن تحدث من مصادر داخلية خاصة بالمصرف نتيجة للتجاوزات والانتهاكات التي يمكن أن تحصل داخل المصرف سواءً بشكل مقصود أو غير مقصود عن طريق الفهم الخاطئ للقوانين.

في حين ركز تعريف آخر على أهمية الفهم الدقيق للقوانين، حيث أن عدم الإدراك للقوانين يمكن أن ينتج عنه مخاطر قانونية تتمثل في عدم صياغة العقود بشكل صحيح مسببة بذلك مخاطر قانونية، أو نتيجة للإهمال الذي يمكن أن يحصل من طرفي التعاقد وبالتالي تعرف المخاطر القانونية على أنها " المخاطر الناتجة عن وجود عيوب فنية في عمليات التعاقد أو الترتيبات القانونية، وكذلك الإهمال أو التخلف من أحد أطراف العقد والتي تتسبب في خسائر للطرف الآخر".

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد أكدت على دور الرقابة الداخلية في المصرف، حيث أن سوء الرقابة الداخلية ينتج عنه مخاطر قانونية وفقاً لما جاء في وثيقة بازل II حيث عرفت المخاطر القانونية على أنها "التعرض للغرامات والعقوبات أو التعويضات الجزائية الناتجة عن سوء الرقابة الداخلية وكذلك عدم الالتزام بعمليات التسوية".

وتنقسم مصادر المخاطر القانونية إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية:

➤ المصادر الداخلية للمخاطر القانونية:

وهي المصادر التي تتعلق بالأخطاء والتجاوزات الداخلية وعدم الالتزام بالقوانين من حيث:

1- تعارض الإجراءات التي يقوم بها موظفي المصرف مع الأسس القانونية بشكل غير مقصود، ويتمثل ذلك في أخطاء العقود والمعاملات والوثائق غير الصحيحة وغير القانونية، وكذلك عدم صياغة شروط التعاقد بشكل صحيح أو بشكل غير مفهوم ودقيق، أو الأخطاء التي تنتج عن عمليات نقل ملكية الأوراق المالية.

2- عدم الامتثال للقوانين أو ما يسمى بمخاطر عدم الامتثال Compliance Risks، حيث تعكس ثقافة الامتثال درجة عالية من الأخلاق والنزاهة بالنسبة للمصرف، وتعتبر وظيفة الامتثال جزءاً لا يتجزأ من مهام الإدارة العليا في المصرف من أجل السيطرة على الآثار السلبية التي يمكن أن تصيب العملاء والمساهمين وحتى سمعة المصرف.

وبالتالي إن مفهوم الامتثال بالأصل يأتي من خلال الدراية بعملية الحوكمة داخل المصرف.

فالامتثال القانوني أو التنظيمي يعني الالتزام بجميع القوانين والقواعد والمعايير والمتطلبات التنظيمية الأخرى، بما في ذلك الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية.

وبذلك فإن مخاطر الامتثال تعتبر مصدراً للخطر القانوني والتنظيمي ومخاطر السمعة، فمخاطر الامتثال لا تقتصر على كونها جزء من المخاطر القانونية بل هي خطر مستقل بذاته يتداخل بالمخاطر القانونية ويعتبر سبباً مهماً لوجود المخاطر القانونية، وبالتالي إن المصادر الداخلية للمخاطر القانونية إما أن تكون ناتجة عن أفعال أو تجاوزات غير مقصودة تتمثل بوجود أخطاء العقود والتعاملات، أو من خلال تصرفات مقصودة ناتجة عن عملية عدم الامتثال للقوانين.

حيث أن التجاوزات التي يقوم بها المصرف من خلال عدم الالتزام بالقوانين والأعراف، مثل قوانين مكافحة عمليات غسيل الأموال أو القوانين المقيدة لتحويل بعض أنواع العملات أو تداولها في سوق معين أو قوانين حظر التعامل مع جهات معينة تسبب مخاطر قانونية.



➤ المصادر الخارجية للمخاطر القانونية:

تنقسم المصادر الخارجية إلى أربعة عوامل رئيسية وهي:

1- عدم كفاءة النظام القانوني في بلد ما، ويتجلى ذلك من خلال عدم وجود تشريعات فعالة أو بسبب ارتفاع معدلات الفساد داخل الدولة.

2- تغير القوانين مع الزمن، حيث أن بعض شروط التعاقد يصبح غير صالح للتنفيذ بسبب التغير في القوانين، وبالتالي خسارة أحد الأطراف لبعض حقوقه.

3- إن التطورات المتسارعة في الأدوات المالية المبتكرة قد تكون سبباً للمخاطر القانونية، وذلك من خلال تقنيات المعاملات الجديدة التي يترافق معها حالة من عدم اليقين في الإجراءات القانونية، وخصوصاً عندما لا تتواجد القدرة على سن تشريعات تواكب هذه التطورات.

4- عدم فهم القوانين بشكل صحيح لعدم وضوحها، ويمكن ذلك بعدم اليقين التام في التشريعات الجديدة وفهم متطلباتها نظراً لعدم توضيحها من الجهة المشرعة، وتعتبر هذه الحالة من العوامل الخارجية التي تتسبب في حدوث المخاطر القانونية، وعادة ما تقوم المصارف في تلافيها من خلال الاستعانة بالاستشاريين القانونيين.



الفصل الخامس

لجنة بازل للرقابة المصرفية

مقدمة:

تلعب لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رئيسياً في مجال وضع القواعد الاحترازية وقواعد الحذر التي تساعد على تحقيق سلامة النظام المصرفي على المستويين المحلي والعالمي.

تعود نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى بنك التسويات الدولي (BIS)، حيث أُسس بنك التسويات الدولية في 17 أيار عام 1930، وهو بذلك يمثل أقدم هيئة مالية دولية يقع مقرها الرئيسي في مدينة بازل بسويسرا. وقد تم إنشاء هذا البنك نهاية الحرب العالمية الأولى عندما فرضت الدول المنتصرة في الحرب تعويضات مالية على الدول المنهزمة (ألمانيا) بمقتضى معاهدة فرساي، حيث جاء إنشاء هذا البنك لتسهيل تحصيل التعويضات المفروضة على ألمانيا. لكن سرعان ما تغيرت الظروف بسبب ظهور نظرية كينز الذي رفض فرض التعويضات على ألمانيا إضافة إلى وصول هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا حيث مزق المعاهدة وامتنع عن دفع التعويضات، وبذلك انتفى الغرض الذي أنشئ بنك التسويات الدولية من أجله. ومع ذلك لم يفقد البنك دوره كهيئة مالية دولية حيث سرعان ما أصبح ملتقى للبنوك المركزية العالمية يوظف احتياطاتها النقدية ويقدم خدمات مالية لهذه البنوك.

في السبعينات من القرن العشرين وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة المصرفية بين المصارف التجارية غير عادلة، نتيجة اختلاف مستوى القيود المفروضة على هذه المصارف من قبل الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم، لذلك قرر محافظو الدول الصناعية العشرة الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا) إنشاء لجنة من هذه الدول عام 1974 تجتمع لوضع تنظيم مناسب، يضمن المنافسة العادلة بين المصارف التجارية في جميع دول العالم، حيث دُعيت هذه اللجنة باسم لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) Basel Committee on Banking Supervision.

منظرة تاريخية على نشأة كفاية رأس المال:

كان الفكر المستقر عليه في مجال كفاية رأس المال يتمثل في أنها علاقة بين حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياجات والأرباح المحتجزة مع مجموعة من العناصر الأخرى. ولقد كانت نسبة حقوق المساهمين إلى الودائع أولى المعايير المعمول بها لقياس كفاية رأس المال منذ عام 1914م، خاصة في المصارف الأمريكية، بمعنى فرض حد أدنى لهذه النسبة حيث أنه بزيادة الودائع يتطلب الأمر زيادة حقوق المساهمين باعتبار أنها ضمان للودائع، مع اعتماد المصارف المركزية نسبة 10% كمقياس ملائم ومقبول لمدى كفاية رأس المال دون النظر إلى اختلاف درجة مخاطر المصرف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الودائع.

وبدأ استخدام معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بشكل واسع على نطاق المصارف والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في المصارف الأمريكية، وقد تخلت عن هذه النسبة عام 1942م، في ضوء قيامها بشراء السندات الحكومية وتكوين الودائع لأغراض تمويل المجهود الحربي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، ويأخذ هذا المعيار استخدامات الأموال ويمكن اعتباره مؤشراً مقبولاً لمواجهة أية خسائر قد يتكبدها المصرف في حدود تلك النسبة، إلا أن هذا المعيار لم يمثل المعيار الأمثل لعدم التمييز بين أنواع الأصول من حيث المخاطر.

وقد دلت التجارب أن ما قد يواجه بعض البنوك من عقبات إنما ينشأ نتيجة نوعية الأصول وتوافر أصول رديئة، ومن ثم اتجه أسلوب قياس كفاية رأس المال إلى أن يكون من خلال العلاقة بين حقوق المساهمين والأصول التي تنطوي على مخاطر، إلا أن هذا المعيار لم يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول التي تختلف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال من مخاطر عالية ومخاطر متدنية.

وفي ضوء تطور التجارب توصلت السلطات الرقابية في بعض الدول خاصة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المخاطر تختلف بين أصل وآخر، وفي هذا الإطار تم وضع أوزان ترجيحية متفاوتة لمخاطر الأصول بحيث يعاد حساب قيمة الأصول مرجحة بالأوزان قبل أن تنسب حقوق المساهمين إليها، وقد كان النظامان الأمريكي والإنجليزي هما الأساس للنظام الذي وصلت إليه اللجنة.

المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى

تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشرة (G-10) في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، حيث تهدف اللجنة إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً والوصول إلى فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف الدول، وقد أصدرت العديد من الوثائق التي لم يكن لها أية صفة قانونية، إلا أن الاتفاق على هذه الوثائق من الدول الكبرى منحها صبغة الزامية، ومن أهم الوثائق التي صدرت عن اللجنة كانت عام 1988 وسميت (اتفاقية بازل1)، حيث هدفت إلى وضع إطار عمل للمصارف للوصول إلى نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال.

أولاً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1:

- (1) التركيز على المخاطر الائتمانية.
- (2) تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- (3) وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.
- (4) تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: المجموعة الأولى تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) إضافةً إلى الدول التي قامت ببعض الترتيبات الإقراضية مع صندوق النقد الدولي، أما المجموعة الثانية تشمل ما تبقى من دول العالم.

5) تحديد نسبة كفاية رأس المال بـ 8% كحد أدنى وتُحسب وفق المعادلة أدناه:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع الأصول و التعهدات المرجحة بأوزان الخطر}} \leq 8\%$$

يشمل **رأس المال الأساسي** (شريحة أولى) على: رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة.

ويشمل **رأس المال التكميلي** (شريحة ثانية): الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطيات إعادة تقييم الأصول بعد خصم 55% من قيمتها، والمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر التمويل، إضافةً إلى القروض المساندة ذات الأجل الطويل.

أما أوزان الخطر فقد ميز بازل 1 بين الدول المتقدمة وباقي دول العالم حيث قسم دول العالم إلى مجموعتين وأعطى لكل مجموعة أوزان خطر معينة حسب نوع الانكشاف الائتماني:

أوزان الخطر الترجيحية للأصول حسب اتفاقية بازل 1	
الوزن	الأصول
0%	أصول لا تحمل مخاطر وتشمل: - النقود. - المطالبات من الحكومة والمصرف المركزي بالعملة المحلية. - مطالبات أخرى من دول (OECD) أو مصارفها المركزية.

- مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات (OECD).	
أصول متوسطة المخاطر وتشمل: - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها. - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول (OECD) أو قروض مضمونة من قبلها.	10%-50% حسب تقدير السلطة
- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والاقليمية. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات (OECD) أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول (OECD) وبقي على استحقاقها أقل من سنة.	20%
- قروض مضمونة برهونات عقارية.	50%
أصول عالية المخاطر وتشمل: - مطلوبات من القطاع الخاص. - مطلوبات من مصارف خارج دول (OECD) بقي على استحقاقها أكثر من سنة. - مطلوبات من الحكومة المركزية لدول غير (OECD) (لم تكن بالعملة المحلية). - مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام. - الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات. - العقارات والاستثمارات الأخرى. - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى. - الموجودات الأخرى.	100%

وقد قامت اللجنة في يناير عام 1997 بإجراء بعض التعديلات على مقررات كفاية رأس المال وذلك بإضافة مخاطر السوق، حيث بات رأس المال يغطي مخاطر الائتمان إضافةً الى مخاطر السوق والمتمثلة بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، كما قامت بإضافة شريحة **ثالثة** من رأس المال لتغطية مخاطر السوق وهي الديون المساندة لأجل سنتين، وبالتالي أصبحت معادلة كفاية رأس المال:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان + مخاطر السوق * 12.5}} \leq 8\%$$

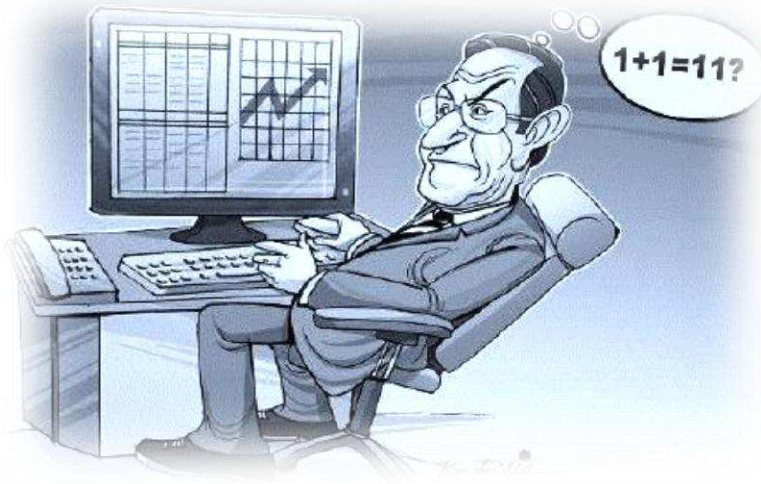
ثانياً: أهداف بازل 1:

- 1- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، خاصةً بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- 2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تتفقد بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية، وقد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

- 3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، التي تذيب من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.
- 4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 1:

تركيزها على مخاطر الائتمان على الرغم من وجود العديد من المخاطر المؤثرة على أداء المصارف إضافة إلى إعطاء الأولوية للدول الصناعية على باقي دول العالم.



المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية

في ظل تطور النظام المالي والمصرفي العالمي ساد الشعور بأن اتفاقية بازل 1 أصبحت مؤشر غير كافي لسلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، إذ أسفر التطبيق العملي لتلك الاتفاقية على وجود عدة سلبيات استوجبت إعادة النظر فيها على مراحل وذلك من عام 1999 الى 2006 حيث كانت تلك الفترة بمثابة مخاض حقيقي لبزوغ اتفاقية جديدة دُعيت ببازل 2 مع بداية عام 2007.

أولاً: الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2:

✍ اعتبار المراجعة الرقابية وانضباط السوق متممان إضافيان لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

✍ لم تُعد عضوية دول مجلس التعاون الاقتصادي (OECD) أساساً يعتمد عليه في تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية.

ثانياً: الدعائم الأساسية لبازل 2:

1- الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements)

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمطالبة المصارف التجارية بضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال نسبةً إلى المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية (مخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية) تحت تأثير رأي مكدونا Mcdough رئيس لجنة بازل.

تحسب كفاية رأس المال وفق بازل 2 بناءً على العلاقة الموضحة أدناه:

$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{المخاطر الائتمانية + (المخاطر السوق + المخاطر التشغيلية) * 12.5}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

تطبيق:

لدينا البيانات التالية التي تتضمن المعلومات الخاصة بمكونات رأس المال والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بالمصرف العربي - سورية والمأخوذة من البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

3,517,457,130	مخاطر حسابات خارج الميزانية	3,180,000,000	رأس المال المكتتب به
54,228,783	صافي الأرباح المدورة	141,698,368	الاحتياطي القانوني
141,698,368	الاحتياطي الخاص	929,129,934	مخاطر التشغيل
115,724,491	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	17,385,939,650	مخاطر الائتمان
		62,892,170	مخاطر السوق
صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات المالية بعد خصم 50%			
601,679			

والمطلوب:

- 1- حساب رأس المال الأساسي والتكميلي.
- 2- حساب نسبة كفاية رأس المال.

الحل:

الطلب الأول:

رأس المال الأساسي	
رأس المال المكتتب به	3,180,000,000
الاحتياطي القانوني	141,698,368
الاحتياطي الخاص	141,698,368
صافي الأرباح المدورة	54,228,783
المجموع	3,517,625,519
رأس المال التكميلي (المساعد)	
صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات المالية بعد خصم 50%	601,679
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	115,724,491
المجموع	116,326,170

رأس المال التنظيمي = رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي

$$3,633,951,689 = 116,326,170 + 3,517,625,519$$



الطلب الثاني:

مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بأوزان الخطر	
مخاطر الائتمان	17,385,939,650
مخاطر السوق (12.5*62,892,170)	786,152,125
مخاطر التشغيل (12.5*929,129,934)	11,614,124,175
مخاطر حسابات خارج الميزانية	3,517,457,130
المجموع	33,303,673,080

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي / مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بأوزان الخطر

$$10.91\% = \frac{3,633,951,689}{33,303,673,080} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

2- المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال (Supervisory Review of Capital):

تهدف إلى مراجعة السلطات الرقابية للعمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال والتأكد من اتساقها مع نوعية المخاطر التي تتعرض لها المصارف، إضافةً إلى اتخاذ القرارات المناسبة عند ظهور خلل معين.

تعالج الدعامة الثانية بعض الأخطار والجوانب التي لم تتطرق لها مقررات الدعامة الأولى، مثل خطر تركيزات المحفظة الائتمانية وخطر سعر الفائدة في المحافظ الاستثمارية والخطر الاستراتيجي.

وتهدف هذه الدعامة إلى تكييف العمل المصرفي عند تبني المصارف لأسلوب التصنيف الداخلي في قياس المخاطر الائتمانية، من حيث منح السلطة الرقابية الموافقة للمصارف في تطبيق هذا الأسلوب، إضافةً إلى تقييم الأساليب المتبعة من قبل المصارف في تقدير عناصر الخطر الائتماني والمؤلفة من احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والانكشاف الائتماني عند التعثر.

تقوم الدعامة الثانية على أربعة مبادئ رئيسية وهي:

- مدى توفر نظام فعال لتقييم مستوى رأس المال الواجب الاحتفاظ به بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها المصارف، إضافةً إلى وضع استراتيجية محددة بغية المحافظة على هذا المستوى من رأس المال.
- تقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى المصارف داخلياً لقياس رأس المال، وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها.
- إمكانية طلب الجهات الرقابية من المصارف الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة سيناريوهات معينة.

➤ التدخل في مراحل مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا، ويتعين على الجهات الرقابية طلب اتخاذ إجراءات سريعة لعلاج ذلك بحيث تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

ويتطلب أداء هذا الدور الحيوي للرقابة توافر مستويات عالية من الخبرات البشرية التي تتمتع بالمهارة والخبرة في هذا المجال، ناهيك عن التعاون والتنسيق المستمر بين الجهات الرقابية والمصارف.

3- انضباط السوق أو متطلبات الإفصاح والشفافية Market Discipline.

وهي دعامة مكملة للدعامتين السابقتين، وتقوم على تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر التي تواجه المصارف ومستوى رأس المال المطلوب، وذلك بهدف تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية.

وتطلب اللجنة من المصارف مزيداً من الإفصاح عن معدل كفاية رأس المال ونوعية المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول والالتزامات وتكوين المخصصات، وهذا ما يَحُثُّ المصارف على اتباع الممارسات المصرفية السليمة، وتمكين الأطراف المشاركة في السوق المصرفية من تقييم المعلومات الرئيسية المرتبطة بالمخاطر التي تتعرض لها ومدى ارتباطها بقيمة رأس المال المُعد لهذا الغرض.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

أظهرت الأزمة المالية الأخيرة (عام 2008) أوجه القصور وضعف النظام المالي الدولي، ولذلك عملت الهيئات التنظيمية الدولية على إيجاد حل لنقاط الضعف التي تم تحديدها، فتم إصدار ورقة عمل في ديسمبر 2009 من قبل لجنة بازل تحت عنوان "تعزيز صمود القطاع المصرفي" وعُرفت باسم "بازل3" كمحاولة لرفع مستويات رأس المال أملاً في الحفاظ على مستويات كافية خلال فترات الركود، هذا وأصدرت المعايير الجديدة في 12 سبتمبر عام 2010، حيث تُلزم تلك المعايير المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي قد تتعرض لها دون مساعدة البنك المركزي أو الحكومة قدر الإمكان.

ولم تقم (بازل3) بنسف مقررات (بازل2) بل عملت على تدعيمها ومعالجة نقاط الضعف التي تجلت خلال الأزمة المالية الأخيرة، وتضم مقررات اتفاقية (بازل3) خمس محاور رئيسية تُوجز بـ:

1- تدعيم جودة ونوعية رأس المال: إذ أصبح رأس المال وفقاً لمقررات بازل3 مؤلف من:

- **شريحة أولى (T1):** وتنقسم بدورها الى رأس مال أساسي Common equity ورأس مال ثانوي Additional.

حيث يتكون رأس المال الأساسي من حقوق الملكية والمكونة بدورها من الأسهم المصدرة والأرباح المحتجزة ويجب ألا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بأوزان الخطر عن 4.5%.

أما رأس المال الثانوي فيضم الأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح وأي أصل توافقت الجهات الرقابية على إدراجه ضمن رأس المال الثانوي ويجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى (رأس مال أساسي + رأس مال ثانوي) إلى الأصول المرجحة بأوزان الخطر عن 6%.

■ **شريحة ثانية (T2):** تتألف من الاحتياطات العامة المخصصة لمواجهة خطر تعثر القروض وأرباح إعادة التقدير بعد خصم 55% من قيمتها إضافةً إلى أي أصل توافقت عليه الجهات الرقابية ويجب ألا تقل نسبة رأس المال الإجمالي (شريحة أولى + شريحة ثانية) إلى الأصول المرجحة بأوزان الخطر عن 8%.

وكننتيجة لما سبق نجد بأنه عمل (بازل3) على زيادة نسبة رأس المال الأساسي من 2% (وفق بازل2) إلى 4.5%، والمكون بدوره من الأسهم المصدرة والأرباح المحتجزة، وبما أن غالبية المصارف لا تستطيع زيادة رأسمالها عن طريق طرح المزيد من الأسهم (نظراً لتكلفتها العالية) أصبح إلزاماً عليها احتجاز المزيد من الأرباح حتى الوصول إلى النسبة المنشودة، وهذا ما أرقق بشدة مدراء المصارف ولذلك وضع (بازل3) جدول زمني يمتد من عام 2013 إلى عام 2019 للوصول إلى النسب المستهدفة.

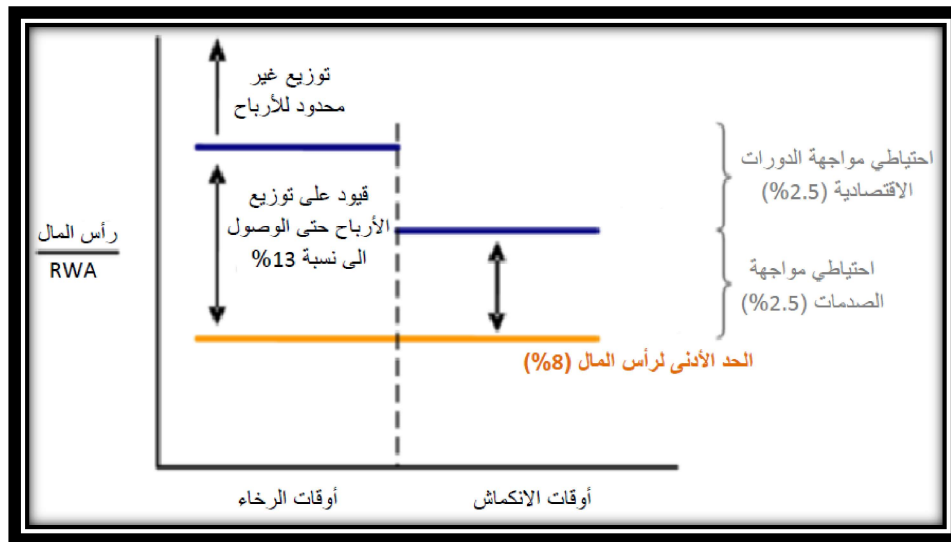
2- تكوين رأس مال احتياطي Capital Buffers: وينقسم بدوره إلى:

احتياطي مواجهة الصدمات المستقبلية Capital Conservation

Buffer: وهو احتياطي مُعد لامتناس خسارة الناتجة عند حدوث الأزمات المالية، ويتألف من الأسهم المصدرة والأرباح المحتجزة ويعادل 2.5% من نسبة حقوق الملكية إلى الأصول المرجة بأوزان الخطر، وبالتالي تصبح نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجة بأوزان الخطر 7%، وفي حال انخفاض تلك النسبة عن 7% يحق للسلطات الرقابية فرض قيود على توزيع الأرباح أو منح المكافآت المالية للموظفين.

احتياطي مواجهة الدورات الاقتصادية Countercyclical Capital

Buffer: وهو مكمل للاحتياطي السابق وتتراوح نسبته بين 0-2.5% من حقوق الملكية إلى الأصول المرجة بأوزان الخطر، ويتم الاحتفاظ به لضمان عدم تأثر المصارف بأداء دورها كمانح للائتمان ومستثمر في نفس الوقت خلال الدورة الاقتصادية.



3- تغطية أشمل للمخاطر Risk Coverage: عمل (بازل3) على تعزيز

متطلبات رأس المال لتغطية الخسارة الناتجة عن المخاطر الائتمانية عند التعامل بالمشتقات المالية والتوريق.

فبالإضافة إلى متطلبات رأس المال المخصصة لمواجهة المخاطر الائتمانية (المُقاسة سواءً عن طريق الأسلوب المعياري أو أسلوب التصنيف الداخلي)، طلب بازل3 من المصارف الاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية الخسارة الناتجة عن تقلبات القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل الأطراف المتعاقدة معه والمعروفة بتقلبات قيمة الائتمان credit value adjustments (CVA) عند الدخول كطرف في عقود المشتقات المالية.

4- إضافة معيار جديد يتعلق بقياس الرافعة المالية: لاحظ بازل3 أنه

من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة المالية الأخيرة هو اعتماد المصارف بشكل كبير على الرفع المالي، لذلك ألزم المصارف بعدم الإفراط في الاعتماد على الرفع المالي وقدم معيار لقياس الرفع المالي يتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (داخل وخارج الميزانية) واعتماده نسبة 3% كحد أدنى لا يسمح للمصارف بتجاوزه من النسبة السابقة.

$$3\% \leq \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية}}$$



5- اعتماد مقاييس جديدة بالنسبة للسيولة المصرفية: حيث اقترح

بازل 3 اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

1. الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة Liquidity

Coverage Ratio: وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة

التي يحتفظ بها المصرف إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة

30 يوم، ويجب أن لا تقل النسبة السابقة عن 100%.

$$100\% \leq \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوم}}$$

2. الثانية للمدى الطويل وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر: Net

Stable Funding :Ratio وتهدف إلى توفير موارد ذات سيولة

مستقرة للمصرف على المدى الطويل، ويجب أن لا تقل هذه النسبة

عن 100%.

$$100\% \leq \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}$$

وبالنسبة لأساليب قياس المخاطر الائتمانية فلم يقيم (بازل 3) بابتكار

أساليب جديدة للقياس، بل أعتمد على الأساليب ذاتها المقدمة من قبل

(بازل 2) والمتمثلة بـ:

➤ الأسلوب المعياري.

➤ أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي.

➤ أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

القسم

العلمي

✓ تنوع نماذج وأساليب التنبؤ المستخدمة التي لا تتناسب مع البيانات المتوافرة.

- محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه

✓ عدم تناسب دورة الإنتاج مع فترة القيام بعملية التنبؤ، لا تتناسب مثلاً نماذج التنبؤ قصيرة الأجل مع دورة إنتاج طويلة الأجل.

✓ تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة نشاط المنشأة ومدته.

١٢-٦ نماذج التنبؤ بالفشل المالي

استخدمت المنشآت في البداية النسب المالية بشكل منفرد لغرض التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن قصور التنبؤ الذي يعتمد على نسبة مالية واحدة قاد الباحثين إلى تطوير نماذج كمية للتنبؤ بالفشل المالي تأخذ بالحسبان مجموعة من النسب المالية في آن واحد، وبدرجات تتقيل مختلفة تعكس الأهمية النسبية لكل نسبة مالية مُدرجة في النموذج. الأمر الذي أفضى إلى تطوير مجموعة من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي مثل نماذج كل من: Beaver (١٩٦٦)، Altman (١٩٦٨)، Deakin (١٩٧٢)، Kida (١٩٨٠)، Ohlson (١٩٨٠)، Taffler (١٩٨٣)، Sherrod (١٩٨٧)، Shirata (١٩٩٨). سنتناول في الفقرات التالية نماذج Altman (١٩٦٨)، Sherrod (١٩٨٧)، Kida (١٩٨٠)، باعتبارها الأكثر استخداماً في عالم الأعمال.

- نموذج Altman (١٩٦٨)

اختر Altman خمس نسب مالية اعتبرها الأفضل للتنبؤ بالفشل المالي، وطوّر منها نموذج الذي صاغه بالشكل الآتي:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

حيث:

X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول؛

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / إجمالي الخصوم؛

X5 = صافي المبيعات / إجمالي الأصول.

يشير ارتفاع قيمة (Z) إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، ويشير انخفاضها إلى احتمال حدوث فشل مالي. يُمكن تصنيف المنشآت إلى ثلاث فئات وفقاً لقيمة Z، بالشكل الآتي:

- الفئة A: إذا كانت $Z \geq 3$ ، تكون المنشأة بعيدة عن الفشل المالي وقادرة على الاستمرار في السوق بأمان.
- الفئة B: إذا كانت $Z \leq 1.81$ ، تكون المنشأة فاشلة مالياً بشكل كامل وغير قادرة على الاستمرار في السوق.
- الفئة C: إذا كانت $1.81 < Z < 3$ ، تكون المنشأة واقعة في المنطقة الرمادية ويصعب اتخاذ قرار حازم بشأنها. وبخصوص هذه الفئة أجرى Altman دراسة مفصلة واعتبر بموجبها أن المنشآت التي تكون قيمة Z فيها أكبر من ٢,٦٧٥ تميل إلى النجاح والعمل بأمان، والمنشآت التي تكون قيمة Z فيها أقل من ٢,٦٧٥ تميل إلى الفشل.

مثال: لدينا القوائم المالية الآتية لمنشأة النورس الصناعية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١

قائمة المركز المالي

المبلغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
200,000	موردون	300,000	نقد في الصندوق ولدى المصارف
200,000	أوراق دفع	600,000	استثمارات مالية قصيرة الأجل
100,000	قروض قصيرة الأجل	400,000	مدينون
500,000	مصروفات مستحقة	400,000	أوراق قبض
1,000,000	مجموع الخصوم المتداولة	300,000	مخزون
700,000	قروض طويلة الأجل	100,000	مصروفات مدفوعة مقدماً
2,000,000	أسهم عادية	2,100,000	مجموع الأصول المتداولة
650,000	احتياطات	3,500,000	الأصول الثابتة
750,000	أرباح محتجزة	500,000	إهلاك أصول ثابتة
4,100,000	مجموع حقوق الملكية	3,000,000	صافي الأصول الثابتة
5,100,000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	5,100,000	مجموع الأصول

قائمة الدخل

البيان	القيمة
صافي المبيعات	11,000,000
إجمالي التكاليف الصناعية	6,000,000
مجموع الربح	5,000,000
إجمالي التكاليف التسويقية والإدارية والعمومية	2,000,000
صافي الربح التشغيلي	3,000,000
إيرادات أخرى	1,000,000

1,000,000	مصروفات اخرى
3,000,000	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
600,000	الفوائد
2,400,000	صافي الربح قبل الضرائب
480,000	الضرائب ٢٠%
1,920,000	صافي الربح

فإذا علمت أن: عدد أسهم المنشأة ٢٥,٠٠٠ سهماً، والقيمة السوقية للسهم الواحد ١٦٠ ل.س، وأن المنشأة صناعية ومساهمة ومدرجة في البورصة. المطلوب: بفرض أنك المدير المالي لهذه المنشأة وأنت تستخدم نموذج Altman، حلّ المركز المالي للمنشأة، وبيّن فيما إذا كانت فاشلة، وما هي التوصيات التي يُمكن أن تقدمها لهذه المنشأة.

الحل: لتحليل المركز المالي للمنشأة باستخدام نموذج Altman، نطبق المعادلة الآتية:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

ولحساب قيمة Z، فإنه يجب علينا حساب قيمة مؤشرات النموذج (Xi)، حيث يُمكننا ترتيب ذلك ضمن الجدول الآتي:

الرمز	النسبة	قيمة النسبة	الوزن النسبي	قيمة المؤشر (Z)
X_1	صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	$\div (1,000,000 - 2,100,000)$ $0.22 = 5,100,000$	1.2	0.26
X_2	الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول	$0.15 = 5,100,000 \div 750,000$	1.4	0.21
X_3	الأرباح قبل الضرائب والفوائد ÷ إجمالي الأصول	$0.59 = 5,100,000 \div 3,000,000$	3.3	1.95
X_4	القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالي الخصوم	$1,700,000 \div (160 \times 25,000)$ $2.35 =$	0.6	1.41
X_5	صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول	$2.17 = 5,100,000 \div 11,000,000$	0.999	2.16
المجموع				5.99

وبما أن قيمة Z أكبر من ٣ فإن المنشأة بعيدة عن الفشل المالي وهي تعمل بأمان. ولكن هذا لا يعني أن المنشأة يجب أن تستمر بسياساتها وخططها قصيرة وطويلة الأجل دون إجراء أي تغيير فيها، وإنما يجب

عليها أن تدرس بشكل دائم الظروف المتغيرة ومستجدات السوق ومن ثم تحديث سياساتها وخططها بما ينسجم مع هذه التغيرات والمستجدات.

يستخدم نموذج Altman السابق للتنبؤ بفشل المنشآت الصناعية المدرجة في أسواق رأس المال، أما في حال كانت المنشأة غير صناعية وغير مدرجة في الأسواق المالية، فقد طوّر Altman نموذجاً آخر مكوناً من أربع نسب مالية صاغه بالشكل الآتي:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 1.05X_3 + 6.72X_4$$

حيث:

X1- صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول؛

X2- الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول؛

X3- الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول؛

X4- القيمة الدفترية لحقوق الملكية / مجموع الخصوم.

وبالنسبة لقيمة Z، فإننا نميز الحالات الآتية:

- إذا كانت $Z < 1.23$ فإن احتمال الفشل المالي كبير.
- إذا كانت $Z > 1.23$ فإن المنشأة تقع في المنطقة الرمادية.
- إذا كانت $Z > 2.90$ تكون المنشأة في حالة أمان كامل ومن غير المحتمل أن تتعرض للفشل المالي.

مثال:

بفرض لديك حصلنا على البيانات الآتية المتعلقة بمنشأة الرشيد:

مجموع الأصول = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، منها أصول متداولة بقيمة ٧,٢٠٠,٠٠٠ ل.س؛ الخصوم المتداولة = ٥,٢٠٠,٠٠٠ ل.س؛ الخصوم طويلة الأجل = ٣,٦٠٠,٠٠٠ ل.س؛ حقوق الملكية = ٣,٢٠٠,٠٠٠ ل.س منها ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س أرباح محتجزة؛ الأرباح قبل الفوائد والضرائب = ٩٦٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: إجراء اختبار نموذج Altman من أجل التنبؤ بقدرة منشأة الرشيد على الاستمرار، ويّين إمكانية الاستفادة من النتيجة في تقييم المركز الائتماني لهذه المنشأة علماً أنها منشأة خدمية غير مدرجة في البورصة.

الحل: بما أن المنشأة غير صناعية، فإننا نستخدم نموذج Altman الآتي:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 1.05X_3 + 6.72X_4$$

ولحساب قيمة Z، فإنه يجب علينا حساب قيمة مؤشرات النموذج (Xi)، حيث يمكننا ترتيب ذلك ضمن الجدول الآتي:

الرمز	النسبة	قيمة النسبة	الوزن النسبي	قيمة المؤشر (Z)
X ₁	صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول	$\div (٥,٢٠٠,٠٠٠ - ٧,٢٠٠,٠٠٠)$ $٠,١٧ = ١٢,٠٠٠,٠٠٠$	6.56	1.12
X ₂	الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول	$٠,١٣ = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ \div ١,٥٠٠,٠٠٠$	3.26	0.42
X ₃	الأرباح قبل الضرائب والفوائد ÷ مجموع الأصول	$٠,٠٨ = ١٢,٠٠٠,٠٠٠ \div ٩٦٠,٠٠٠$	1.05	0.08
X ₄	القيمة الدفترية لحقوق الملكية ÷ مجموع الخصوم	$٠,٣٦ = ٨,٨٠٠,٠٠٠ \div ٣,٢٠٠,٠٠٠$	6.72	2.42
المجموع				4.04

بما أن $Z > 2.90$ ، فإن المنشأة في حالة أمانٍ كاملٍ، ومن غير المحتمل أن تتعرّض للفشل المالي. يمكن لمدير الائتمان أن يأخذ قراره بناءً على هذه النتيجة، ويُمكن أن يبحث عن مؤشرات أخرى مالية وغير مالية تزيد من رشد قراره، لاسيما أن قرار الائتمان يعتمد على معايير نوعية إلى جانب المعايير الكمية.

- نموذج Sherrod (١٩٨٧)

يتميز نموذج Sherrod باستخدامه الواسع في تحديد درجة مخاطر القروض المصرفية التي تمنحها المصارف لعملائها. يعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث:

X₁ = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛

X₂ = الأصول النقدية / إجمالي الأصول؛

X₃ = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول؛

X₄ = الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول؛

X₅ = إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم؛

X₆ = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

بناءً على عدد النقاط (علامات Z)، صُنِّفت المنشآت إلى خمس فئاتٍ حسب قدرتها على المتابعة، وذلك بالشكل الآتي:

الفئة	درجة الخطر	Z
1	لا تتعرّض الشركة لمخاطر الإفلاس	$Z > 25$
2	احتمال ضئيل للتعرّض لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z > 20$
3	من الصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 \geq Z > 5$
4	تتعرّض الشركة لمخاطر الإفلاس	$5 \geq Z > -5$

5	تتعرض الشركة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z \leq -5$
---	---------------------------------------	-------------

مثال:

بفرض توافر لك البيانات الآتية المتعلقة بمنشأة الريف بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١:

قائمة المركز المالي

الأصول		الخصوم وحقوق الملكية	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
الأصول المتداولة	4,000,000	الخصوم المتداولة	3,000,000
صافي الأصول الثابتة	6,000,000	الخصوم طويلة الأجل	2,000,000
		حقوق الملكية	5,000,000
مجموع الأصول	10,000,000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	10,000,000

وإذا علمت أن صافي الأرباح قبل الضرائب للفترة نفسها = ٢٠٠,٠٠٠ ل.س، المطلوب: بفرض أنك تعمل كمدير ائتماني لدى أحد المصارف، وتستخدم نموذج Sherrod لتقييم المركز الائتماني للعملاء طالبي القروض، وبفرض أن منشأة الريف قدمت إليك طلباً من أجل الحصول على قرض بقيمة مليون ليرة سورية، فهل توافق على منحها القرض المطلوب بالاستناد إلى النتائج التي تحصل عليها من تطبيق نموذج Sherrod؟

الحل: لحساب قيمة Z في نموذج Sherrod:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

يجب علينا حساب قيمة مؤشرات النموذج (X_i)، حيث يمكننا ترتيب ذلك ضمن الجدول الآتي:

الرمز	النسب	قيمة النسبة	الوزن النسبي	الحصيلة بالنقاط
X1	صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	$(3,000,000 - 4,000,000) / 10,000,000 = -0.1$	17	1.7
X2	الأصول النقدية ÷ إجمالي الأصول	$4,000,000 / 10,000,000 = 0.4$	9	3.6
X3	إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول	$5,000,000 / 10,000,000 = 0.5$	3.5	1.75
X4	صافي الربح قبل الضريبة ÷ إجمالي الأصول	$200,000 / 10,000,000 = 0.02$	20	0.4
X5	إجمالي الأصول ÷ إجمالي الخصوم	$10,000,000 / 5,000,000 = 2$	1.2	2.4
X6	إجمالي حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة	$5,000,000 / 6,000,000 = 0.83$	0.1	0.08
مجموع النقاط (Z)				9.93

تقع قيمة Z ضمن الفئة الثالثة التي يصعب التنبؤ بمخاطرها، وبالتالي قد لا يوافق المدير على تقديم الائتمان لهذه المنشأة، ولكن القرار لا يتعلّق بهذه النتيجة فقط، بل يتعلّق بعوامل أخرى كالميل لاتخاذ المخاطر، السياسة الائتمانية للمصرف، ظروف السوق وغيرها من العوامل.

- نموذج Kida (١٩٨١)

لا يختلف نموذج Kida عن النموذجين السابقين من حيث الشكل، فكل هذه النماذج تعتمد على النسب المالية، إلا أنها تختلف عن بعضها من حيث معاملات هذه النسب التي تعكس أهميتها. اعتمد Kida على خمس نسب مالية في نموذجها الذي صاغه بالشكل الآتي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.427X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث :

X1 = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛

X2 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم؛

X3 = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة؛

X4 = صافي المبيعات / إجمالي الأصول؛

X5 = النقد / إجمالي الأصول.

إذا كانت قيمة (Z) موجبة فإن المنشأة بعيدة عن الفشل المالي، أما إذا كانت قيمة (Z) سالبة فإن المنشأة في حالة فشل مالي.

مثال: بفرض لدينا البيانات الآتية المتعلقة بمنشأة النسر بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١

قائمة المركز المالي

المبلغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبلغ	الأصول
600,000	موردون	600,000	نقد في الصندوق ولدى المصارف
500,000	أوراق دفع	700,000	استثمارات مالية قصيرة الأجل
900,000	قروض قصيرة الأجل	600,000	مدينون
500,000	مصروفات مستحقة	350,000	أوراق قبض
2,500,000	مجموع الخصوم المتداولة	400,000	مخزون
700,000	قروض طويلة الأجل	350,000	مصروفات مدفوعة مقدماً
1,850,000	أسهم عادية	3,000,000	إجمالي الأصول المتداولة
650,000	احتياطيات	4,000,000	الأصول الثابتة
800,000	أرباح محتجزة	500,000	اهتلاك أصول ثابتة
3,300,000	مجموع حقوق الملكية	3,500,000	صافي الأصول الثابتة

6,500,000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	6,500,000	مجموع الأصول
-----------	----------------------------	-----------	--------------

قائمة الدخل

البيان	القيمة
صافي المبيعات	15,000,000
إجمالي التكاليف الصناعية	9,000,000
مجمول الربح	6,000,000
إجمالي التكاليف التسويقية والإدارية والعمومية	3,000,000
صافي الربح التشغيلي	3,000,000
إيرادات أخرى	1,500,000
مصرفات أخرى	1,000,000
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	3,500,000
الفوائد	800,000
صافي الربح قبل الضرائب	2,700,000
الضرائب	700,000
صافي الربح	2,000,000

المطلوب: التنبؤ بالفشل المالي لمنشأة النور باستخدام نموذج Kida، وبين إمكانية الاستفادة من النتيجة في تقييم المركز الائتماني لهذه المنشأة.

الحل:

للتنبؤ بالفشل المالي لمنشأة النور وفق نموذج Kida، يجب أن نقوم بحساب قيمة Z المعطاة بالمعادلة الآتية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.427X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

ولحساب قيمة Z، فإنه يجب علينا حساب قيمة مؤشرات النموذج (Xi)، حيث يمكننا ترتيب ذلك ضمن الجدول الآتي:

الرمز	النسبة	قيمة النسبة	الوزن النسبي	قيمة المؤشر (Z)
X ₁	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	$7,500,000 \div 2,000,000 = 3.75$	+1.042	+ 0.32
X ₂	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم	$3,200,000 \div 3,300,000 = 0.97$	+ 0.429	+ 0.44
X ₃	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	$2,500,000 \div 3,000,000 = 0.83$	- 0.461	- 0.55
X ₄	صافي المبيعات / إجمالي الأصول	$7,500,000 \div 15,000,000 = 0.5$	- 0.463	- 1.07
X ₅	النقد / إجمالي الأصول	$6,500,000 \div 6,000,000 = 1.08$	+ 0.271	+ 0.02

20102
2336
24

المجموع

بما أن قيمة Z موجبة، فإنه يمكننا القول أن منشأة النسر ~~غير~~ فاشلة مالياً، وهي قادرة على الاستمرار في السوق ~~بمجان~~.

وأخيراً يجب الإشارة إلى أن المشكلة الرئيسية للنماذج التي تعنى بالتنبؤ بالفشل المالي تتمثل بعدم إعطائها النتيجة ذاتها للمنشأة ذاتها، بمعنى أن المنشأة نفسها قد تكون ناجحة حسب إحدى نماذج التنبؤ بالفشل المالي إلا أنها قد لا تكون كذلك حسب نموذج آخر. ولكن بالمقابل تتميز هذه النماذج بسهولة استخدامها وانتشارها على نطاق واسع من قبل العديد من المحللين الماليين والباحثين.

المراجع المستخدمة في الفصل:

١. الخضير محمد أحمد، (١٩٩٦)، الديون المتعثرة: الظاهرة - الأسباب - العلاج، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٢. علي، غزوان & اليوسف، جمال، (٢٠١٤)، إدارة المخاطر المالية والائتمان، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح.
٣. علي، غزوان، (٢٠١٤)، تباين نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحديد المركز المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦، العدد ١، ص.ص. ١٩٥-٢٢٥.
١. Abdullah, R.I., (2018), Financial Failure Forecasting by using Zeta-3 and Kida Models/An Analytical Study Applied an a sample of Business company which Registered in Al Doha Market for Financial Market, Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol.3, No.43, pp.1-20.
٢. Abu Orabi, M., (2014), Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models, INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, January 2014, Vol.5, No.9, pp.29-43.
٣. Al Saedi, A., & Al Timimi, S.A., (2018), THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL FAILURE AND MARKET VALUE: AN EMPIRICAL STUDY USING A SAMPLE OF INDUSTRIAL FIRMS LISTED AT QATAR STOCK EXCHANG, Academy of Accounting and Financial Studies Journal Vol.22, Iss.5, pp.1-9.
٤. Argenti, J., (1983), Predicting Corporate Failure, Accounting Digest, pp. 1-24.
٥. Brigham, E.F., & Houston, J.F., (2016), Fundamental of Financial Management, 14th Edition, Univerity of Florida.
٦. Ismail, I.A., (2014), Financial Cachalot Determinants of Company failure in the Counteraction Industry, The University of Michigan, U.S.
٧. Keener, M.H., (2013), Predicting the Financial Failure of Retail Companies in The United State, Journal of Business & Economics Research, Vol.11, No.8, pp.373-380.
٨. Van Horne, J.C & Wachowicz, J.M., (2008), Fundamentals of Financial Management, ١٣TH edition, Pearson Education Limited.
٩. Yasser, Q., & Mamun, A., (2015), Corporate Failure Prediction of Public Listed Companies in Malaysia, European Researcher, Vol.91, No.2, pp.114-126.

7-1. نظام كاملز، وكالات التصنيف الائتماني ومتطلبات لجنة بازل ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية:

7-1-1. نظام كاملز والمخاطر الائتمانية:

يعتبر تقييم الأداء للبنوك التجارية من المواضيع المهمة في عصرنا هذا لأهميتها في بناء الاقتصاد الوطني وتدعيمه، ويُعد نموذج CAMELS من النماذج المستخدمة في تقييم أداء نظام البنوك حيث إنه مؤشر ناجح في تحديد الموقف المالي للبنك ومعرفة درجة تصنيفه بناءً على العناصر الستة المكونة للنموذج، بحيث يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك أولاً بأول. ولا بد من فهم هذه المخاطر والتأكد من أن البنوك تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كافٍ.

المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك هي: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، مخاطر البلد، المخاطر القانونية.

وفيما يلي شرح مبسط و توضيح لمكونات هذا النظام:

نموذج CAMELS: هو عبارة عن نموذج مالي تتبعه السلطات الرقابية في تقييم ودراسة الأداء والأوضاع المالية في البنوك. وهو مكون من ستة عناصر، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل مستقل. ويُشير كل حرف من أحرف كلمة CAMELS إلى مكون من هذه المكونات.

وعليه يمكن تلخيص عناصر النموذج في الآتي:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio): وهي عبارة عن قدرة البنوك على الاحتفاظ بأموال تتناسب وطبيعة المخاطر التي يمكن لها أن تواجهها. بحيث تكون قادرة على امتصاص الخسائر، وتساعد على بناء الثقة بالبنك. ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسبة المالية الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

ويتم التصنيف عادةً، وذلك بحسب ما تعتمده السلطات الرقابية والإشرافية في هذا الخصوص، على النحو التالي:

1	2	3	4	5
$15\% \leq$	12%-14.99	8-11.99%	7-7.99%	$99 \geq 6\%$

- نوعية الموجودات وجودتها: Asset Quality: وتمثل هذه النسبة قدرة الموجودات على تحقيق الأرباح، وهي من أهم النسب كونها تشكل النشاط الأساسي للبنك. ويتم قياسها وفق الصيغة التالية:

$$\text{جود الأصول} = \frac{\text{التسهيلات غير العاملة}}{\text{متوسط إجمالي التسهيلات}} \geq 1 - 2\%$$

ويتم التصنيف عادةً، وذلك بحسب السلطات الرقابية والإشرافية، على النحو التالي:

5	4	3	2	1
$\leq 5.5\%$	3.5-5.49%	2.60-3.49%	1.26-2.59%	$\geq 1.25\%$

• الإدارة Management:

يتم التركيز على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وكفاءة الإجراءات ومقدرة الإدارة على تحديد المخاطر والسيطرة عليها.

ويتم قياس هذا المكون من خلال النسبة التالية:

$$\text{النمو في الإيرادات} = \frac{\text{المتوسط التاريخي لنمو الإيرادات}}{15\%}$$

أو من خلال النسبة التالية:

$$\text{كفاءة الإدارة} = \frac{\text{المصاريف الإدارية}}{\text{الربح}} \geq 25\%$$

ويتم التصنيف عادةً، وذلك بالنسبة لكفاءة الإدارة وبحسب السلطات الرقابية والإشرافية، على النحو التالي:

5	4	3	2	1
$\leq 46\%$	39-45%	31-38%	26-30.99%	$\geq 25\%$

• الربحية Earnings:

يهتم هذا المؤشر بتحليل نوعية الأرباح، وسلوكها وحجم الأرباح من العمليات الأساسية (الفائدة الدائنة - الفائدة المدينة).

وتُقاس هذه النسبة وفق إحدى النسبتين التاليتين:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{العائد على متوسط الموجودات} \leq 1\%$$

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية} \leq 15\%$$

الي: تال نحو على ال يبتترال يتمو

5نسبإل	4	3	2	1	ة
≥ 0.24	0.34 – 0.25	0.7 – 0.35	0.8 – 0.9%	$\leq 1\%$	ROA
$\geq 6.99\%$	7-9.99%	10-16.99%	17-21.99%	$\leq 22\%$	ROE

• **جودة السيولة: Liquidity:**

تُقسم السيولة إلى سيولة الموجودات (تحويل الموجودات إلى نقد سائل) وسيولة المطلوبات (الافتراض). ويتم قياسها وفق النسبة التالية:

$$\text{جودة السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \geq 70\%$$

ويكون الترتيب وفق الآتي:

5	4	3	2	1
$< 80\%$	70-79.99%	66-69.99%	61-65.99%	$\geq 60\%$

• **الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk:**

تقيس هذه النسبة أثر التغير في درجات أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار السلع والأسهم في العوائد ورأس المال الاقتصادي، وكلما كانت أكبر يكون أفضل. وتُقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية (ياسين، اسماعيل، الظهراني، محمد سامي، 2016 : 4).

$$\text{الحساسية لمخاطر السوق} = \frac{\text{العوائد من غير الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما يمكن قياس هذه النسبة من خلال الفجوة، بقسمة الفجوة إلى إجمالي الأصول.

حيث تم ترتيب هذه النسب وفقاً لمايلي:

5	4	3	2	1
$\leq 43\%$	38-42.99%	31-37.99%	25.5-30.99%	$\geq 25.49\%$

كما يتم عادةً إعطاء وزن نسبي لهذه المؤشرات ضمن هذا النظام كما في الجدول (1-7)²¹:

جدول (1-7)

الوزن النسبي %	المكون (المؤشر)
20	كفاية رأس المال <i>C</i>
20	نوعية وجودة الأصول <i>A</i>
25	الإدارة <i>M</i>
15	الربحية <i>E</i>
10	جودة السيولة <i>L</i>
10	الحساسية لمخاطر السوق <i>S</i>

كل عنصر من عناصر CAMELS يُعطى درجة من 1-5. فالدرجة (1) تمثل أفضل وأقوى مستوى من الأداء، والد (5) أضعف مستوى من الأداء.

وبعد إجراء عملية التصنيف للعناصر المكونة لنموذج CAMELS ، يتم بعد ذلك يتم تصنيف موحد للبنك بدرجة من 1-5، وفق التالي:

جدول (2-7): التصنيف الموحد (المركب) لعناصر نظام CAMELS

²¹ وذلك بحسب السلطات الرقابية الإشرافية.

المستوى	مدى الدرجة المركبة	التوصيف
الأول	1.00-1.49	أداء قوي
الثاني	1.50-2.49	أداء مُرضي
الثالث	2.50-3.49	أداء عادل (وسط)
الرابع	3.50-4.49	أداء حدي (ضعيف)
الخامس	4.50-5.00	أداء غير مرضي (حرج)

حيث أن:

- المستوى (1): أداء قوي Strong:

يُشير هذا المستوى إلى متانة وقوة البنك من جميع النواحي، ولا يوجد لديه نقاط ضعف، وفي حال وجودها يتم تداركها وفي الوقت المناسب من الإدارات التنفيذية ومن مجلس الإدارة في البنك.

- المستوى (2) أداء مرضي: Satisfactory:

البنك ضمن هذا المستوى، قوي متين، لكنه يُعاني من مشاكل بسيطة وهي ضمن حدود السيطرة.

- المستوى (3): أداء عادل Fair:

يُشكل البنك ذو المستوى (3) قلق لدى السلطات الرقابية، فهو يعاني من بعض نواحي الضعف تتراوح ما بين متوسط إلى حاد في الشدة.

- المستوى (4): أداء حدي أقل من المتوسط: Marginal:

يُعاني البنك من مشاكل إدارية ومالية خطيرة ومن ممارسات غير آمنة، وتتراوح شدة الخطورة ما بين حادة إلى حرجية.

- المستوى (5): أداء غير مرضي: Unsatisfactory:

يُعاني البنك من ضعف كبير في الأداء وكذلك في أداء إدارة المخاطر، والأوضاع غير مطمئنة.

مثال (7-1):

توفرت لدينا البيانات التالية عن أحد البنوك، والمتعلقة بالنسب والمؤشرات المحسوبة وفقاً لنموذج CAMELS.

كفاية رأس المال 21%، نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات 2.3%، المصاريف الإدارية إلى إجمالي الربح 28%، العائد على الأصول 3.2%، إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع 68%، نسبة الحساسية لمخاطر السوق 32%.

والمطلوب: أوجد التصنيف المركب (الموحد) لهذا البنك.

الحل:

بالاستعانة بالجدول أعلاه، يتم وضع النسب وبمقابلها المدى الممنوح كدرجات، فمثلاً، نسبة كفاية رأس المال تزيد عن 15%، فهي تقع ضمن المستوى الأول، وهكذا بالنسبة لبقية المؤشرات، وبعدها نقوم بإيجاد التصنيف المركب بعد ترجيحه

بالوزن المناسب (وفق الجدول (7-1)) وفق التالي:

النسبة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	الإدارة	الربحية	السيولة	الحساسية
التصنيف	1	2	2	1	3	3
الوزن	20%	20%	25%	15%	10%	10%
التصنيف المركب						1.85

وبالعودة إلى الجدول (7-2)، يكون تصنيف هذا البنك ضمن المستوى الثاني (أداء مُرضي).

أي أن البنك قوي متين (سليم)، لكنه يُعاني من مشاكل بسيطة وهي ضمن حدود السيطرة، وضمن العمل الاعتيادي للإدارة. ويتميز بالثبات والقدرة على تحمل الأزمات والتغيرات الاقتصادية التي قد تحدث.

3-1 نموذج مؤشر السيولة: Liquidity Index Model

ظهر هذا المؤشر على يد (Lim Pierce)، ويقوم بقياس الخسائر المحتملة التي يمكن أن تعاني منها المؤسسة المصرفية نتيجة بيع عاجل للأصول بسعر اضطراري، مقارنةً مع الكمية التي من الممكن استلامها بقيمة سوقية عادلة ضمن شروط السوق العادلة.

حيث إن الفرق الكبير بين سعر البيع الفوري (P_i) وسعر السوق العادل (P_i^*) يجعل محفظة أصول المصرف أقل سيولة ويعبر عن المؤشر بالعلاقة التالية:

$$I = \sum_{i=1}^N \left((w_i) \cdot \left(\frac{P_i}{P_i^*} \right) \right)$$

w_i هي نسبة كل أصل في محفظة أصول المؤسسة المصرفية.

مثال:

لنفترض بأنه لدى مؤسسة مالية أصليين مكونين من 50% من أدونات خزينة تستحق لشهر واحد، و50% قروض عقارية.

فإذا اضطرت المؤسسة إلى تصفية أدونات الخزينة اليوم (P_1) فستتلقى \$99 لكل \$100 كقيمة اسمية، أما إذا انتظرت لتاريخ الاستحقاق بعد شهر من الزمن فستتلقى \$100 لكل \$100 كقيمة اسمية (P_1^*).

وإذا اضطرت المؤسسة لبيع القروض العقارية (توريقها) اليوم فستتلقى \$85 لكل \$100 كقيمة اسمية (P_2)، وإذا تم البيع في نهاية الشهر فستحصل على \$92 لكل \$100 كقيمة اسمية (P_2^*).

وبالتالي يصبح مؤشر السيولة لشهر واحد لمحفظه أصول المؤسسة المصرفية هذه كما يلي:

$$I = 1/2 \cdot \left(0.99/1\right) + 1/2 \cdot \left(0.85/0.92\right)$$

$$I = 0.957$$

ولنفترض مرة أخرى بأن المؤسسة اضطرت إلى بيع القروض العقارية بـ \$65 فقط لكل \$100 كقيمة اسمية فيصبح مؤشر السيولة حينئذ كالتالي:

$$I = 1/2 \cdot \left(0.99/1\right) + 1/2 \cdot \left(0.65/0.92\right)$$

$$I = 0.848$$

نلاحظ بأن قيمة مؤشر السيولة لشهر واحد انخفضت نتيجة الخصم الكبير عند سعر بيع اضطراري. ويجب التنويه إلى أن مؤشر السيولة دائماً يأخذ قيمة تتراوح بين [1،0]، ويمكن مقارنة مؤشر السيولة لمصرف ما بمؤشر سيولة لمصرف آخر منافس.



3- نسب السيولة التقليدية أو العامة: Traditional Or General

Liquidity Ratio

➤ النسب التي تعبر عن خطر سيولة الأصول:

نسبة (النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى/إجمالي الموجودات):

تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف مختلف التزاماته المالية، وارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في صندوق المصرف أو لدى المصارف الأخرى، كما أن انخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطرة السيولة، إذ يعكس ذلك انخفاض تلك الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية.

نسبة (إجمالي القروض / إجمالي الموجودات):

تعني هذه النسبة ما يوظفه المصرف من إجمالي الموجودات في عمليات منح القروض بأنواعها المختلفة، وارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطرة السيولة وارتفاع العائد المصرفي، وانخفاضها يشير إلى انخفاض مخاطرة السيولة وانخفاض العائد المصرفي.

➤ النسب التي تعبر عن خطر تمويل السيولة:

نسبة (الودائع المتقلبة/إجمالي الودائع):

تصنف الودائع لدى أغلب المصارف إلى: (الودائع المستقرة Stable Deposits والودائع المتقلبة Volatile Deposits)، ويطلق على الودائع المستقرة Stable Deposits بالودائع القاعدية أو الأساسية Core Deposits لكونها ودايع مستقرة غير حساسة بشكل كبير لتغير معدلات الفائدة، ولكنها حساسة بشكل أكبر لأجور الخدمات المقدمة من قبل المصرف، وتبقى هذه الودائع لدى المصارف لفترات طويلة، ولكن هذا لا يعني أن المودعين قد امتنعوا عن سحب ودايعهم إنما يعني أنه بينما يوجد هناك مودعون يقومون بسحب ودايعهم يوجد آخرون يقومون بإيداع أموالهم لدى المصرف بحيث يكون هناك رصيد دائم (مستقر) على مر الزمن في كل نوع من أنواع الودائع.

أما الودائع المتقلبة Volatile فهي تلك الودائع التي تتعرض لعمليات سحب وإيداع متكررة خلال فترة زمنية محددة قبل أن يتم تصنيفها

نهائياً من قبل المودع، وأحياناً تكون هذه الودائع حساسة بشكل كبير لتغير معدلات الفائدة، ولهذا لا تمثل مصدر تمويل مستقر، لا سيما عندما يواجه المصرف ظروف استثنائية. ونظراً لكون الودائع المتقبلة هي ودائع مؤقتة لذلك فمن الأنسب استثمارها في موجودات أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أوقات سحب هذه الودائع، فإذا ما ازدادت هذه النسبة تزداد مخاطر السيولة لدى المصرف بسبب زيادة المصادر التي يصعب التنبؤ بحركتها من إجمالي المصادر التي تستخدم في الاستثمار لاحقاً.

نسبة (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الخصوم):

تعد مشكلة السيولة لمقابلة استخدامات الأموال في المصارف أكبر من تلك التي تواجهها المصارف لمقابلة سحبيات المودعين، وإن المصدر الأساسي للتمويل لدى المصارف هو الودائع، ولا تلجأ المصارف في العادة إلى حقوق الملكية إلا في الحالات الطارئة، ولذلك فإن ارتفاع نسبة (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الخصوم) يدل على ارتفاع حصة حقوق الملكية من إجمالي خصوم المصرف، وبالتالي زيادة حصة الأموال التي لا يستطيع المصرف التحكم بها وانخفاض حصة الأموال التي تساعد المصرف على تمويل السيولة لديه وتمويل أصوله بها، وبالتالي زيادة خطر تمويل السيولة لدى المصرف والعكس بالعكس.



تطبيق:

ليكن لدينا الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية كما هو موضح:

الميزانية العمومية					
الخصوم			الأصول		
2018	2019		2018	2019	
100000	85000	ودائع جارية	65000	60000	نقدية في الصندوق
65000	50000	ودائع آجلة	85000	75000	أرصدة لدى البنوك
50000	60000	ودائع توفير	50000	55000	أرصدة لدى البنك المركزي
40000	65000	مستحقات للبنوك	50000	60000	أوراق تجارية
90000	70000	شيكات وحوالات مستحقة	75000	80000	أوراق مالية
45000	50000	قرض البنك المركزي	80000	65000	أذونات خزانة
350000	245000	رأس المال المدفوع	75000	70000	شيكات تحت التحصيل
35000	20000	احتياطات	70000	70000	قروض وتسهيلات ائتمانية
20000	10000	مخصص اهتلاك الأصول	220000	100000	أصول ثابتة
			25000	20000	أصول متنوعة
795000	655000	مجموع الخصوم	795000	655000	مجموع الأصول

فإذا علمت بأن:

✓ 30% من الودائع الآجلة وودائع التوفير مستحقة الأداء في أقل من 30 يوم.

✓ قرض البنك المركزي مستحق الأداء بعد 7 أشهر.

المطلوب حساب:

1- النسب المالية المعبرة عن خطر تمويل السيولة.

2- النسب المالية المعبرة عن خطر سيولة الأصول.

الحل:

الطلب الأول:

نسبة (الودائع المتقلبة/إجمالي الودائع):

الودائع المتقلبة = الودائع الجارية + 30% وودائع آجلة وتوفير
الودائع المتقلبة 2018 =

$$134500 = (50000 + 65000) \times 30\% + 100000$$

الودائع المتقلبة 2019 =

$$118000 = (60000 + 50000) \times 30\% + 85000$$

$$\frac{134500}{215000} = 0.625 \quad \text{نسبة التقلب عام 2018:}$$

$$\frac{118000}{195000} = 0.605 \quad \text{نسبة التقلب عام 2019:}$$

ومن الملاحظ انخفاض نسبة التقلب عام 2019 عن عام 2018 وهذا يدل على انخفاض خطر السيولة.

نسبة (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الخصوم):

$$\frac{385000}{795000} = 0.484 \quad \text{عام 2018}$$

$$\frac{265000}{655000} = 0.404 \quad \text{عام 2019}$$

من الملاحظ انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم وهذا يدل على انخفاض خطر السيولة.

الطلب الثاني:

نسبة (النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى/ إجمالي الموجودات):

النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى عام 2018=

$$200000 = 50000 + 85000 + 65000$$

النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى عام 2019=

$$190000 = 55000 + 75000 + 60000$$

$$\frac{200000}{795000} = 0.251 \quad \text{النسبة عام 2018}$$

$$\frac{190000}{655000} = 0.290 \quad \text{النسبة عام 2019}$$

من الملاحظ انخفاض خطر السيولة نتيجة زيادة النقدية الجاهزة عما كانت عليه سابقاً.

نسبة (إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات):

$$\frac{70000}{795000} = 0.088 \quad \text{النسبة عام 2018}$$

$$\frac{70000}{655000} = 0.106 \quad \text{النسبة عام 2019}$$

من الملاحظ انخفاض خطر السيولة بسبب انخفاض نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات.

(2) قياس المخاطر التشغيلية:

اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب رئيسية لقياس المخاطر التشغيلية وهي:

- **الأسلوب الأول: منهج المؤشر الأساسي:** وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بـ 15%، وبالتالي فإن:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = \frac{\sum_{i=1}^n GI_i \cdot \alpha}{n}$$

✓ K_{BIA} : متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة خطر التشغيل.

✓ GI_i : إجمالي الدخل التشغيلي للسنة (i).

✓ α : نسبة ثابتة وتساوي 15%.

✓ n : عدد السنوات وتساوي إلى ثلاثة سنوات.

يتضمن إجمالي الأرباح البنود التالية:

✍ صافي إيراد الفوائد.

✍ الدخل التشغيلي الناتج عن نشاط المصرف.

تستبعد الإيرادات الناتجة عن غير نشاط المصرف مثل إيرادات التأمين.

تستبعد الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن بيع الأوراق المالية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة (أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق)

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة، وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً. وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للمصارف التي لا تعمل على المستوى العالمي.

يعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعاً نظراً لسهولة وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه، إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظراً لكون النسبة الثابت (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في المنهج الثاني.



تطبيق:

إذا كان إجمالي الدخل في أحد المصارف التجارية وفق الآتي:

2009	2008	2007
20 -	107	80

المطلوب:

احسب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية حسب نهج المؤشر الأساسي.

الحل:

تحسب المخاطر التشغيلية بالعلاقة:

$$K_{BIA} = \frac{\sum_{i=1}^n GI_i \cdot \alpha}{n}$$

$$K_{BIA} = \frac{\sum (80+107+0) \cdot 15\%}{2} = 14.025$$

وفي حال كان إجمالي الدخل للسنوات الثلاث موجب كالاتي:

2009	2008	2007
1013	787	1400

$$K_{BIA} = \frac{\sum_{i=1}^n GI_i \cdot \alpha}{n}$$

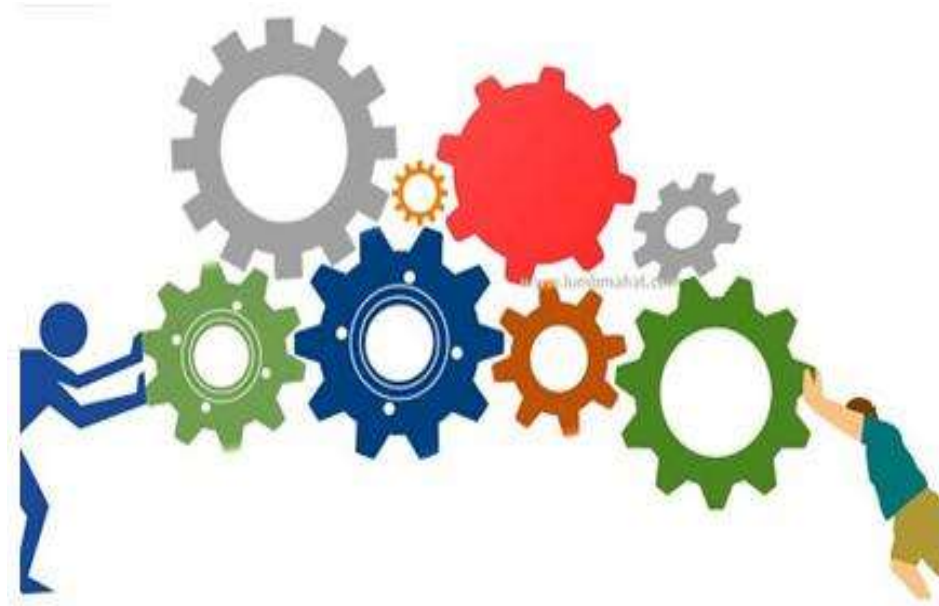
$$K_{BIA} = \frac{\sum (1400+787+1013) \cdot 15\%}{3} = 160$$

- **الأسلوب الثاني: المنهج المعياري:** يعتمد هذه الأسلوب على تقسيم نشاطات المصرف وفق ثمانية مجالات أساسية تختلف نسبة الخطر فيما بينها، على عكس مدخل المؤشر الأساسي الذي يعتمد نسبة ثابتة لكل الأنشطة التي يقوم بها المصرف. وبالتالي يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل بناءً على العلاقة التالية:

$$K_{TSA} = \frac{\sum(Gi_{1-8} \cdot B_{1-8})}{n}$$

حيث:

- ✓ Gi_{1-8} : مجمل الربح المحقق من كل نشاط من النشاطات الثمانية عن إحدى السنوات.
- ✓ B_{1-8} : النسبة الثابتة الخاصة بكل نشاط من النشاطات الثمانية.
- ✓ n : عدد السنوات وتساوي إلى ثلاثة سنوات.



يوضح الجدول التالي النشاطات الرئيسية في المصرف ومعامل بيتا الخاص بكل نشاط

قطاع الأعمال	نوع النشاط	بيتا
الاستثمار	تمويل الشركات	18%
	تمويل التجارة	18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية للأفراد	12%
	الصيرفة التجارية	15%
	المدفوعات والتسوية	18%
أعمال أخرى	خدمات الوكالة	15%
	إدارة الأصول	12%
	سمسرة خدمات الأفراد	12%

تطبيق:

ليكن لدينا الدخل للأنشطة التالية لأحد البنوك عن آخر ثلاث سنوات كما هو مبين في الجدول:

الأنشطة	2007	2008	2009
تمويل الشركات	90	105	100
التجارة و المبيعات	10	20-	35
الخدمات المصرفية للأفراد	30-	15-	35
الخدمات المصرفية التجارية	50	90	100
المدفوعات و التسويات	25-	10	20
خدمات الوكالة	40-	10-	30
إدارة الأصول	30-	25-	20
خدمات الوساطة المالية	80	140	120

المطلوب:

حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيلية حسب المنهج المعياري.

الحل:

2009	2008	2007	% β	2009	2008	2007	الأنشطة
18	18.9	16.2	$\beta 1=18$	100	105	90	تمويل الشركات
6.3	3.6-	1.8	$\beta 2=18$	35	20-	10	التجارة و المبيعات
4.2	1.8-	3.6-	$\beta 3=12$	35	15-	30-	الخدمات المصرفية للأفراد
15	13.5	7.5	$\beta 4=15$	100	90	50	الخدمات المصرفية التجارية
3.6	1.8	4.5-	$\beta 5=18$	20	10	25-	المدفوعات و التسويات
4.5	1.5-	6-	$\beta 6=15$	30	10-	40-	خدمات الوكالة
2.4	3-	3.6-	$\beta 7=12$	20	25-	30-	إدارة الأصول
14.4	16.8	9.6	$\beta 8=12$	120	140	80	خدمات الوساطة المالية
68.4	41.1	17.4	المجموع				

$$K_{TSA} = \frac{\sum(Gi_{1-8} \cdot B_{1-8})}{n}$$

$$K_{TSA} = \frac{17.4+41.1+68.4}{3} = 42.3$$

وفي حال كان إجمالي الدخل لأحد السنوات سالب كما في الآتي:

2009	2008	2007	الأنشطة
100	105	72	تمويل الشركات
15	20-	30-	التجارة و المبيعات
35	20-	45-	الخدمات المصرفية للأفراد
75	90	50	الخدمات المصرفية التجارية
20	10	35-	المدفوعات و التسويات
30	20-	40-	خدمات الوكالة
20	30-	45-	إدارة الأصول
110	120	60	خدمات الوساطة المالية

المطلوب:

حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيلية حسب المنهج

المعياري.



الحل:

2009	2008	2007	β	2009	2008	2007	الأنشطة
18	18.9	12.96	$\beta_1=18\%$	100	105	72	تمويل الشركات
2.7	3.6-	5.4-	$\beta_2=18\%$	15	20-	30-	التجارة و المبيعات
4.2	2.4-	5.4-	$\beta_3=12\%$	35	20-	45-	الخدمات المصرفية للأفراد
11.25	13.5	7.5	$\beta_4=15\%$	75	90	50	الخدمات المصرفية التجارية
3.6	1.8	6.3-	$\beta_5=18\%$	20	10	35-	المدفوعات و التسويات
4.5	3-	6-	$\beta_6=15\%$	30	20-	40-	خدمات الوكالة
2.4	3.6-	5.4-	$\beta_7=12\%$	20	30-	45-	إدارة الأصول
13.2	14.4	7.2	$\beta_8=12\%$	110	120	60	خدمات الوساطة المالية
59.85	36	0.84-	المجموع				

$$K_{TSA} = \frac{0+36}{3} \cdot 0.85 = 31.95$$

